مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

النَّكِرةُ والمَنكُورُ بَينَ الاصطِلاحينِ البَصريّ والكُوفيّ
(أَوجهُ الاتفاقِ والاختلافِ بَيْنَ المَدرَسَتينِ)

م. د. ضِيَاء جَاسِم مُحَمَّد راضي
المديرية العامة لتربية بغداد، الكرخ الثانية، وزارة التربية، بغداد، العراق
dheyaa_radhi66@gmail.com

المستخلص

يُعدُّ الاطلاعُ على آراءِ العلماءِ من المدرستينِ البصرية والكوفيةِ وغيرهما من المدارس الأُخرى بشأنِ مسألةِ النكرةِ والمنكور بين الاصطلاحين البصري والكوفي أَمرٌ في غاية الأَهمية؛ لأَنَّ دراسةِ معانيها اللغويةِ والاصطلاحيةِ ، ومعرفةَ الفرقِ بينها وبينَ ما تُوهِمُ مشابهتها لهُ **يُظهِرُ مدى الاختلاف في المعنى** وعلاقتها ببعض العلومِ الأُخرى التي تُعنى بالموضوع نفسه؛ ولهذا السببِ كانت دراستُها للكشفِ عن حقيقتها ومعرفةِ أَحكامِها النحويةِ، وتنبع أَهمية البحث من السعي إلى تحرير العلاقة بين المصطلحين في كلتا المدرستين من جهة المنظور النحوي والتفريق بينها وبين المعرفة ، ومعرفة الأَصل من الفرع .وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج منها: إنَّ مصطلحي النكرة والمنكور مسألةٌ نحويةٌ استعماليةٌ تحتكمُ للمعنى والسياقِ وطبيعةِ اللفظةِ اللغويةِ، وأَنَّ النحاةُ هُم أَصحابُ الريادةِ والفضلِ في التطرقِ إلى النكرةِ والمنكورِ، وتدورُ بينَ الوضعِ والاستعمالِ، وهيَ كاصطلاحٍ تدلُّ على فردٍ شائعٍ في جنسهِ ، ورجحت الدراسةُ المذهبَ المؤيدَ بالأَدلةِ ، واعتمدت الدراسةُ المنهجَ الوصفيَّ الاستقرائي كمنهجٍ أَساسيّ في الدراسةِ مع استخدامِ بعضِ المناهجِ متى ما اقتضت الحاجةُ لذلك ، أَمَّا الكلماتُ المفتاحيةُ فهي: (النكرة ، المنكور، المعرفة ، الجنس ، اسم الجنس المطلق ، العلامات اللفظية ، أَدلة الطرفين).

الكلمات المفتاحية

النَّكِرةُ والمَنكُورُ, البَصريّ , الكُوفيّ

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٦/١/٣ تاريخ القبول: ١٥ / ٢ /٢٠٢٦ تاريخ النشر: أذار /٢٠٢٦

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

The Indefinite and the Unknown in the Basran and Kufan Terminologies: Aspects of Agreement and Difference (between the Two Schools)

Dr.Dheyaa jassim mohmmed
Ministry of Education – General Directorate of Education in Baghdad – Al-Karkh 2
dheyaa_radhi66@gmail.com

Abstract

Examining the views of scholars from the Basran, Kufan, and other schools regarding the issue of *al-nakirah* and *al-mankur* between the Basran and Kufan terminologies reveals the extent of semantic differences and their relationship to other sciences addressing the same subject; consequently, studying them to uncover their reality and understand their grammatical rulings is essential, with the research's significance arising from the effort to clarify the relationship between the two terms in both schools from a grammatical perspective, distinguish them from definiteness (*al-ma'rifah*), and identify the root (*asl*) from the branch (*far'*); the study concluded that *al-nakirah* and *al-mankur* are grammatical-usage issues governed by meaning, context, and the word's linguistic nature, that grammarians pioneered addressing them through discussions of lexical coinage (*wad'*) and usage (*istimal*), and that *al-nakirah* as a term denotes a common individual within its genus; the study endorsed the opinion substantiated by evidence and employed an inductive descriptive methodology as its primary approach, utilizing other methods when necessary, with keywords (al-nakirah, al-mankur, al-ma'rifah, their definition, genus, absolute generic noun, verbal markers, evidence from both sides).

Keyword

The Indefinite and the Denied , The Basran and Kufan Schools of Grammar

Received: 3 /1/ 2026 Accepted: 15 /2 /2026 Published: March /2026

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المقدمة

لا تخفى على أَحدٍ أَهميةِ اللُّغةِ العربيَّةِ وعلومِها ودراساتِها ومنها دراسةُ نحوها ؛ لأَنهُ الطريق إِلى فهمِ معنى تراكيبها وجملها ، وقد نال نحوُها اهتمامًا بالغًا من قبلِ النُّحاةِ باعتبارهِ الممهدَ الأَمينَ والمنهجَ السَّليمَ والقويمَ للوصولِ إِلى نصفِ المعنى أَو كلّهِ ، بل وإِلى الحقيقةِ ذاتها لذا يعدُّ مصطلحا النكرةِ والمعرفةِ من الأُسسِ المعتمدةِ في بناء النَّحوِ العربيّ ودراسةِ الجملةِ العربية ، وهما من تطبيقاتِ نظريةِ الأَصلِ والفرعِ لذا قامَ علماءُ العربية بتوظيفيهما في تقنينِ بعضِ مسائل النَّحوِ العربي وقضاياهُ ، والتنكيرُ والتعريفُ من صفاتِ اللُّغةِ العربيَّةِ دخلا في مجملِ أَبوابِ الدرسِ النّحوي ، ولكلٍّ منهما أَغراضهُ ودلالاتهُ ، ولكلٍّ منهما أَحكامٌ لا يخرقها الطرفُ الآخرُ، وكان من أَسبابِ اختيارِ موضوع البحث الموسوم – النكرة والمنكور بينَ الاصطلاحين البصري والكوفي(أَوجه الاتفاق والاختلاف) – لأَنهُ أَحدُ أَدوات الدلالةِ على المعاني من الناحيتين الدلالية والتركيبة ، ولما فيها من حكمة وأَسرارٍ خاصةٍ بالاسمِ دونَ غيرهِ ، ففي بابِ النحوِ خصها النُّحاةُ ببابٍ مع نظيرتِها المعرفةِ لما لها من أَحكامٍ متعددةٍ في أَبوابِ النحوِ جميعًا تبعًا لأَساليبِ العربِ في الكلامِ ، وأَفردَ لها علماءُ البلاغةِ وعلومِ القرآنِ أَبوابًا في دراستها ، ولها مباحثٌ في علم المعاني ، وآخر في علم أُصول الفقهِ ، وكذلك انبرى علماءُ التفسيرِ لبيانِ أَغراضها وإِيضاحِ أَحكامها ، فتناولوها كلّاً حسب ما يقتضيهِ منهجُ علمهِ نحواً كانَ أَو بلاغةً أَو لغةً ، أَو تفسيراً ، أَو فقهًا ، **ومن هنا تنبعُ أَهميةُ أَيّ دراسةٍ تتعلقُ بمسألةِ تنكير** بعضِ الأَسماءِ في العربية وما لها من أَثرٍ عظيمٍ في فهمِ لغتنا العربيةِ وأَثرها في المعنى من خلالِ دراسة معانيها اللغويّةِ والاصطلاحيةِ ، ومعرفة أَنواعها، وإِيضاح معالمِ الاتفاقِ والاختلافِ بين العلماءِ حتى يتمكن القارئُ من فهمها فهمًا صحيحًا بعد اختلافِ العلماءِ حولها، ومنهم علماء النحوِ الذين بذلوا جلّ جهدهم في التركيز على الناحيةِ الإِعرابيةِ للوصول إِلى فهم العلاقةِ وتحريرها بينها وبينَ غيرها اعتماداً على الحكم النحوي وافتراقها عن المعرفةِ ؛ ولما لها من أَحكامٍ متعددةٍ في الأَبوابِ النحو ، وأَي جهدٍ يسلطُ الضوءَ على جزئيةٍ من جزئياتِها يُسهمُ في معرفةِ تقريبِ أَسرارِ العربيةِ بأُسلوبٍ عصريّ ؛ مما يمكنُ الناسَ في فهمِ لغتهم التي لا يمكنُ فهمُ القرآنِ الكريمِ وعلومهِ إِلاَّ بها.

ولعلَّ المتأملَ في علومِ العربيةِ والشريعةِ يجدُ أَنَّ العلماءَ قد تناولوا التنكيرَ كلاًّ حسب ما يقتضيهِ منهجُ علمهِ نحواً كانَ أَو بلاغةً أَو لغةً أَو تفسيراً أَو فقهاً أَو قراءاتٍ ، ومن هنا يتوجب علينا أَن نجدَ رابطًا يربطُ بينها في مظانها في تلكَ العلومِ ؛ لأَن ربطَ النحوِ بالمعنى يسلطُ الضوءَ على ظاهرةِ التنكيرِ باعتبارِ النكرةِ أَصلاً مشتركاً بين تلكَ العلومِ ، فهيَ دراسةٌ نحويةٌ دلاليةٌ تنطلقُ من البنيةِ (النكرة) لتبرز الغايةُ الدلاليةُ من وراءَ ذلكَ؛ لأَنها بحكمِ شيوعها وعدمِ دلالتها على شيءٍ معينٍ بعينهِ تحققُ معاني تعجزُ عن تحقيقها المعرفةُ.

أَما منهجُ الدراسةِ المعتمد فهو المنهجُ الوصفي ؛ لأَنَّهُ المناسبُ لموضوعِ الدراسةِ ، فهو يقوم على استقراءِ استعمالات النكرة والمنكور ووصفها وتصنيفها إِلى دلالاتٍ معينةٍ ، ومن أَدواتهِ التحليل .

واقتضت طبيعة البحث أَنْ يكونَ على النحوِ الآتي :

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المقدمة وتشمل :

١. عنوان البحث وأَسباب اختياره .

٢. موضوع البحث .

٣. منهج البحث .

٤. خطة البحث .

ويَشملُ البحثُ مطلبينِ :

يتضمن المطلبُ الأَول :

مادة (النكرة) لغة واصطلاحًا، حد النكرة وأَصالتها واستعمالها، تعريف النكرة بالحد ، تعريفات العلماء للنكرة ، أَولهما: ما يصلح للانطباق على أفراد كثيرة ، ثانيهما: تعريف النكرة بالعلامات اللفظية: العلامة الأُولى: حرف التعريف، العلامة الثانية: رُبَّ، **ويتضمن المطلب الثاني:** تعريف النكرة بحصر نقيضها المعرفة، أَيُّهما أَصل للآخر، أَقسام المعرفة، أَدلة استعمال البصريين والكوفيين للنكرة ، النَّكِرةُ والمَنْكُورُ في الفِكرِ اللُّغويّ البَصرِيّ والكُوفيّ، الخاتمة ، قائمة المصادر والمراجع.

المطلب الأَوَّل

معنى مادة (نكر) لُغَةً :

مَن يَتَصَفّح كُتب المعاجِمِ يَجد أَنَّ مادةَ (نَكَرَ) ترجع معانيها في لُغتنا إِلى أَصلٍ واحدٍ : وهُوَ الدّلالةُ على خِلافِ ما يَعرِفهُ المرءُ ويَطمَئِنُّ إِليهِ ؛ بسببِ جهله لهُ ، أَو نفورِهِ منهُ، أَو جحودِهِ لهُ ، أَو تقبيحِهِ لهُ ، أَو شدتهِ ، أَو بسببِ فعلهِ أَمراً مُشيناً .

جَاءَ في معجمِ مقاييسِ اللُّغة(ابن فارس ، د. ت ، ٥/ ٤٧٦): ((النون والكاف والراء أَصلٌ صحيحٌ يدِلُّ على خِلافِ المعرِفةِ التي يسكُنُ إِليها القلب ...)) ، ومن هذه المعاني التي تدل عليها مادة (نَكَر) ومشتقاتها حسب السياق **ما يأتي :**

١.التغيير: فقد ذكر صاحبُ مختارِ الصّحاحِ (الرازي ،١٩٨٣م، مادة: نكر) : ((أَنَّ النَّكِرة ضِدَّ المعرفةِ ، ونكَّرَهُ فتَنَكَّرَ، أَي غيَّرَهُ فتَغَيَّرَ إِلى مجهولٍ)) ، قال تعالى: {قَالَ نَكِّرُوا لَهَا عَرْشَهَا نَنظُرْ أَتَهْتَدِي أَمْ تَكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ} [النمل :٤١] ، أَي غيَّروا لها عرشَها.

٢. الجحْد: ومنه قولهُ تعالى : { وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ }[غافر: ٨١]، أَي ويُريكُم اللهُ تعالى دلائلهُ الكثيرةَ الواضحةَ الدَّالةَ على قدرَتِهِ وتدبيرِهِ في خلقهِ ،وتجحدونَ أَيُّها الكفارُ بهذهِ النعم ؛ وذلك لعدمِ إِيمانِكُم بما أَنزلهُ على رسلهِ ، ومنهُ قولهم (**أَنكرَ فعلَ الشيءِ**) ، أَي جَحَدَ فعلَ الشيءِ ونفاهُ عن نفسهِ.

٣. القُبح : وذكرَ صاحبُ المُعجَمِ الوسيطِ (أَنيس وآخرون ،٢٠٠٤، مادة نكر) : وهو كلُّ ما قبَّحَهُ الشَّرعُ، ومنه قوله تعالى: { إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ} [لقمان:١٩]، أَي أَنَّ أَنْكرَ الأَصواتِ أَقبحها .

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

٤. الإبهام: ومنهُ قولُ اللهِ تعالى: {وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ}[يوسف:٥٨]، فهم لا يعرفون يُوسُفَ (عليهِ السَّلام) لبعدِ عهدِهم بهِ، وظنَّهم أَنَّهُ أَهلَكتْهُ حيلَتُهم السَّابقةُ معهُ .

٥.الشِّدَّة والهَولُ : ذكر صاحبُ معجمُ مقاييسِ اللغة:(ابن فارس ، د. ت ، مادة : نكر) : ومن معاني (النكر) هو اسم من الإنكار يقال كان لي أشد نكرة، نحو قوله تعالى: { فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ}[،القمر:٦] ، فيومُ القيامةِ يجدُ الناسُ فيهِ الكربَ والصعوبةَ لِهولِ الموقفِ يومئذٍ .

٧.الاستنكار: ((وهو استفهامُكَ أَمراً تُنكِرُهُ)) ، (ابن منظور ، ١٩٥٥م ، مادة : نكر) ، ومنه قوله تعالى: { فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً} [هود:٧٠]، فقد استفهمَ إبراهيمُ ضيفهُ ؛ لعدمِ وصول أَيديهم إلى الطعامِ الذي قدَّمَهُ إليهم .

٨. المعصية : قالَ تعالى :{ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ

المطلب الأَوَّل

الْأُمُورِ }[لقمان :١٧]، فالمعصيةُ كل ما نهى الله عنه أَكان صغيراً أَم كبيراً ، وكلّ ما حرَّمَهُ الشَّرعُ وكرهَهُ ، فهو منكرٌ .

٩. المُحاربةُ: وهي المحاربة، وناكره أَي حاربهُ ، لأَنَّ كلَّ واحدٍ من المُتحاربينَ يُناكِرُ الآخرَ، أَي يُداهيهِ ويُخادِعُهُ ، وبينهما مناكرة ، أَي معاداة وقتال، (ابن منظور، ١٩٥٥م ، مادة : نكر) .

وهناك معانٍ أُخرى يحددها السِّياق، والمتأمِّلُ للمعاني السابقة يجد أَنَّها لا تخرج عن معنى واحدٍ ، هو الإبهام وهو عكس ما يعرفه المرء ويسكن إليه فإذا أُبهِمَ عليهِ الأَمرُ أَنكرَهُ بجارحةٍ من جوارحهِ .

وقدْ استخدَمَ علماءُ النَّحوِ، واللُّغةِ، والأُصولِ ، والتفسيرِ، والبلاغةِ، ومَنْ سلكَ مسلكهم منْ أَربابِ علوم العربيَّةِ والشَّريعةِ هذهِ اللفظة الصرفيَّة (النَّكرة وتثنيتها وجمعها، والتنكير والمنكور، والمُنَكَّر)، وكلّ معانيها الاصطلاحية لا تخرجُ عن المعنى العام لمادة (نكر) ، فهي تدلُّ على الشّيوعِ ، وكلّ ما شاعَ أَمرهُ فقد خرجَ عنِ التَّعيينِ فصار مما يدلُّ على خِلافِ المعرفةِ التي يسكنُ إليها القلبُ ويطمئنُ إليها.

معنى مادة (نكر) اصطلاحًا:

استُعمِلَ لفظ (النكرة) عنوانًا للمعنى الاصطلاحي عند عددٍ من علماء اللُّغةِ وفي مقدمتهم سيبويه ، ويعتقد أَنَّ عدداً من علماءِ العربية قد استعملوه قبله ، بدليل وجوده في كتاب الجُمل في النحو عند الخليل (الفراهيدي ١٩٩٥م ،٨٠، ١٤٦) ، ولا يُعلم بالضبط أَوَّل من أَطلقه على المعنى النحوي.

واستعمل بعضُ نحاة العربية أَلفاظاً أُخرى للتعبير عن المعنى الاصطلاحي إلى جانب (النكرة) كـ (المنكور) و(المُنكَّر) ، وقد تقدَّمَ أَنَّ هذينِ المصطلحينِ كـ (النَّكِرة) معنىً ونقلاً . والناظرُ في كتب النحو **يجدُ أَنَّ النُّحاة**

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

عرَّفوها على تاراتٍ ثلاثٍ :

– **تارةً ببيانِ حدِّها ومفهومها** : جاءَ في اللمعِ ، والنحوِ الوافي: إنَّ النكرة مالم تخص الواحد من جنسهِ ، نحو: رجلٌ وغلامٌ (ابن جني، ١٩٩٥م ، ٩٨ ، وحسن، ٢٠٩)، وتعتبر النكرة هي الأَصلُ في ضوء نظرية الأَصل والفرع في النَّحو العربيّ، أَو هي الاسمُ الواقعُ من كلِّ شيءٍ على أُمتهِ لا يختصُّ واحداً من الجنسِ دونَ سائرِهِ، وذلكَ نحو: رجلٌ وفرسٌ وحائطٌ وأَرضٌ(ابن جني ، ١٩٩٥م ، ٩٨)، فكلمةُ رجلٍ مثلاً يندرج تحته أَفرادٌ كثيرونَ ، لا يختصُّ بهِ أَحدٌ دونَ آخرَ.

من الملاحظِ أَنَّ بعض قواعد العلماء أَغلبية لا كليَّة ؛ وسبب ذلك استحالة وجودِ استقراء كليٍّ لجزئيات كل مسألة من مسائل العربية وهذا ما تعجز عنه طاقة البشر، والعلماء عندما وضعوا حدوداً للمسائل وقعدوها ، لم يغب عنهم أَنَّ لكل حدٍّ من تلك الحدودِ أَو مسأَلة من تلك المسائل نوادرَ وشواردَ شاذّة ، تشذُّ عما قعدوه، وهم مضرب في فهم العلم وحفظه ، ودواوين العلمِ شاهدة على ذلك .

أَولاً : تعريف النكرة بالحد

أَشار سيبويه لذلك في كتابهِ : ((فأَمَّا النعتُ الذي جرى على المنعوتِ فقولك : مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ ،

المطلب الأَوَّل

فصارَ النعتُ مجروراً مثلَ المنعوتِ لأَنَّهما كالاسم الواحدِ ، وإِنَّما صار كالاسمِ الواحدِ من قبلِ أَنَّكَ لم ترِد الواحدَ من الرِّجالِ الذينَ كل واحدٍ منهم رجلٌ ، ولكنكَ أَردتَ الواحدَ من الرجالِ الذين كل واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ ، فهو نكرةٌ ، وإِنَّما كان نكرةً ؛ لأَنَّه من أُمةٍ كلُّها لهُ مثلُ اسمهِ ، وذلك أَنَّ الرجالَ كلّ واحدٍ منهم رجلٌ ، والرجالُ الظرفاءُ كلّ واحدٍ منهم رجلٌ ظريفٌ ، فاسمهُ يخلطهُ بأُمتهِ حتى لا يُعْرف منها)) (سيبويه ،١٩٨٨م ٤٢٢/١) ، قد حدد سيبويه – رحمه الله– مفهوم النكرة على أَساس الشيوع بقوله: ((فاسمه يخلطهُ بأُمتهِ حتى لا يُعرَف منها))، ومادة (شيع) تدل على أَصلين في اللغة ((أَحدهما معاضدة ومساعفة ، والآخر على بثٍّ وإشادةٍ)) (ابن فارس ، د. ت، ٢٤٩/٣) ، ومعنى النكرة يتعلق بالمعنى الثاني لـ(الشياع)، لكونه مبثوثا ، أَي منتشراً في جنسهِ، فكل نكرةٍ هي اسم يدل على شيء واحدٍ، ولكنه غير معيّنٍ بسبب شيوعه بينَ أَفرادٍ كثيرةٍ من نوعهِ تشابهه في حقيقتهِ ، ويصدقُ على كلٍّ منها اسمهُ، وهذا معنى القول (مدلول النكرة فرد شائع بين أَفراد جنسه) ويسميه بعض العلماء ((اسم الجنس)) ، (حسن، د. ت، ١/ ٢٠٨، ٢٠٩)، وفي شرحِ التصريحِ أَنَّ النكرةُ ما دلَّ على شائعٍ من جنسهِ ، أَي ما شاعَ من جنسهِ موجودهُ مقدرٌ، وإِنَّما تنسبُ إِليهما التعدد ، إِلاَّ أَنَّ بعضَ الكلماتِ تدلُّ على متعددٍ غير شائعٍ نحو: شمس وقمر، عدَّها العربُ نكراتٍ متعددةً باعتبارِ الأَيام والليالي ، وإِن كانت حقيقتهما واحدةً ، فيقولون: شمس هذا اليوم أَحرُّ من شمسِ أَمس ، وقمرُ هذه الليلة أَكثرُ نوراً من قمرِ ليلةِ أَولِ ذلكَ الشهرِ(الأَزهري ، ٢٠٠٠م ، ١٩٣/١)، وبناءً على ما ذُكرَ، فالنكرة اسم شائع في جنسه لا يختص به واحدٌ دونَ آخرَ من جنسهِ ، وعليهِ فيُحتملُ أَنْ يطلقَ هذا الاسم النكرة على أَيّ فردٍ من أَفرادِ الجنسِ .

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ومعنى الشيوع الذي حد به سيبويه وغيره من العلماء القدماء (النكرة) هو الذي تحوم حوله حدود النحاة ومَن جاءَ بعدهم وإلى الآن ، وإن اختلفت عباراتهم وتعبيراتهم في ذلك .

والملاحظ أَنَّ تعريفات العلماء للنكرة لا تخرج عن معنيين :

أَولهما ما يصلح للانطباق على أَفرادٍ كثيرةٍ :

تدل النكرة على غير معين لإرادة الانطباق على أَفرادٍ كثيرةٍ ، وعدم الحصر، وقد عبر عنها النحاة دون وصفها بشيء فهم يعنون بذلك ما تقرر من كون اللفظ دالاً على واحد غير معين ، فيكون شائعاً في جنسه (الصائغ ، ٢٠٠٤م ، ١١٩، والفاكهي، ١٩٨٨م ، ١٣٣)، وذكر صاحب المقتضب بقولهِ ((الاسم المُنَكَّر هو الواقع على كلِّ شيء من أُمتهِ، لا يخصُّ واحداً من الجنسِ دونَ سائرِهِ ، نحو: رجل ، وفرس ، وحائط ، وأَرض....)) (المبرد، ١٩٩٥م ، ٢٧٦/٤) ، فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لاوجود التعدد، وإنها تتفاوت في نفسها كالمعارف فبعضها أَنكر من بعض .

وهناك تعريفان شائعان تحت هذا المعنى يستحسن الوقوف عليهما لما فيهما من إشكالات ، وهما :

التعريف الأَول: ما ذكره صاحبُ شرحِ قطر الندى وبل الصدى بقوله: ((الاسم ضربان، نكرة وهو ما شاع في

المطلب الأَوَّل

جنس موجود كـ (رجل) ، أَو مقدر كـ (شمس))) (الأَنصاري، د. ت ، ٧٥) ، والإشكال فيه الذي تعد النكرة فرداً فيه جنسين: جنساً موجودةً أَفراده كـ(امرأَة)، وجنساً مقدراً لا تعدد لأَفراده في الواقع كـ (شمس وقمر).

وفي هذا التعريف نظر من أَوجه عدة :

أَولاً: إِنَّهُ مخالف لتعريف الجنس لغةً واصطلاحاً :

فأما مخالفته لمعناه لغةً : فقدْ جاءَ في اللسانِ (الضَّربُ من كلِّ شيءٍ) (ابن منظور ،١٩٩٥م، ٤٣/٦)، والضَّربُ معناهُ المِثْل ، وهو ما لهُ شبيهٌ أَو أَكثر ، وكلمة (شمس) في التعريف لا نظيرَ لها في واقع الناسِ ، وأَما مخالفتهُ لمعناه اصطلاحاً ؛ فلأَنَّ الجنسَ في الاصطلاح ((اسم دال على كثيرين)) (الجرجاني علي ،١٩٨٥م ، ١٠٧) ، وكلمة (شمس) لا نظير لها حتى تكثر.

ثانياً : إِنَّ في هذا افتراض ، والقواعد لا تبنى على أُمور افتراضيةٍ ، بل تبنى على أَساس أَنها قضايا كلية تندرج تحتها جزئياتها، والراجح في هذه الحالة أَنَّه لا يسمى جنساً .

ثالثاً: إِنَّ هذا التعريف يخالف تعريفات المتقدمين، لأَنَّهم اشترطوا كون الكلمة نكرة أَن تكون منتشرة في جنسها ، ولا انتشار لكلمة (شمس) لعدم وجود (شموس) مثلها، ومن ثمَّ لا شياعَ فيها.

رابعاً: نصَّ ارتشافُ الضرب على اشتراط وجود جنس للكلمة التي يطلق عليها مصطلح(النكرة) حيث لا وجود لهذا الشرط في كلمة (شمس، وقمر) ، وذلك بقوله : ((النكرة: الاسم الموضوع على أَن يكون شائعًا في جنسه إِن اتفق أَن يوجد له جنس)) (أَبو حيان ، ١٩٩٨م ، ٩٠٧/٢).

خامساً: أَما ما ذهبَ إِليهِ أَسرارُ البلاغةِ منَ القولِ : ((وكثيراً ما يتفقُ في كلامِ الناسِ ما يوهمُ ضرباً من التنكير

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

في الشمس ، كقولهم: شمس صيفية ... ظاهره يوهمُ أَنَّهُ كقولكَ (جاءني رجلٌ) ، وليس كذلكَ في الحقيقةِ ؛ إِنَّ الاسمَ لا يكون نكرةً حتى يعمَّ شيئينِ أَو أَكثر ، وليسَ هنا شيئانِ يعمهما اسمُ الشَّمسِ)) (الجرجاني أَبو بكر١٩٨٨م ،٢٢٣، ٢٢٤) .

سادساً: ويمكننا القول بناءً على ما تقرر سابقًا أَن المعتبر في التنكير الدلالة على معنى الشيوع ، وهذا المعنى لا نجده في (شمس، وقمر) .فكلمتا الشمس والقمر لم يتعددا في واقع الناس حتى يختلط الأَمر على الناسِ فيهما.

ويُؤخذُ على ما سَبقَ :

أَولاً: إِنَّ حصرَ النكرةَ فيما كان شائعًا وضعًا لا استعمالاً ، قد أَخرج كثيراً من الأَسماء التي صارت نكرات بعدَ أَن كانت معارف ، كالعلمِ إِذا أُريدَت تثنيتهُ أَو جمعهُ ، أَو دخلت عليهِ (رُبَّ) .

ثانياً : إِنَّ المعيارَ في شيوع الكلمة هو الاستعمال ، وإِن كانت الكلمة نكرةً وضعًا في اللغةِ ، فقد يجدُّ عليها من الاستعمال ما يصيرها معرفةً ، كتسمية شخصٍ بـ (رجل، أَو امرأة) ، أَو إِنْ كانت معرفةً وضعًا قد يصيرها الاستعمال نكرةً ، كدخول (ربَّ) عليها.

المطلب الأَوَّل

ثالثاً: عند تقسيم بعض النحاةِ النكرة إِلى قسمين : نكرة أَصلية ونكرة عارضة ، جاء موافقاً للاستعمال ، ويعضدهُ ما جاءَ في الأُصولِ : ((أَن النكرة تقسم على قسمين ، أَحدهما أَن يكون الاسم في أول أَحوالهِ نكرةً ، مثل رجل وفرس... والثاني : أَنْ يكونَ الاسمُ قد صارَ نكرةً بعد أَن كان معرفةً .... نحو: أَن يسمى إِنسان بعمرو فيكون معروفاً بذلك في حييهِ ، فإِن سمي باسم آخرَ لم نعلم إِذا قال القائل : رأيتُ عمراً ، أَي العمرين هو)) (ابن السراج ، ١٩٩٦م، ١٤٨/١) .

رابعًا: كون الكلمة نكرة شائعة هي مسألة نسبية، تختلف من شخص لآخر، فما كان شائعًا عندي يكون متعيناً عند غيري .

المعنى الثاني لحد النكرة (الموضوعة لفرد غير معين) :

يُعرف قسم من النحاة النكرة على أَساسِ صلاحيةِ إِطلاقها على فردٍ غيرِ معينٍ ، لا على أَساسِ صلاحيتها للانطباق على أَفرادٍ كثيرةٍ ، قال صاحبُ الكافيةِ : ((النكرة : ما وُضِعَ لشيءٍ لا بعينهِ)) (ابن جماعة ، د. ت، ٢٣٥) ، أَي أَنَّ هذا الفرد النكرة غير المعين يتعدد في جنسه ، واحتمال أَن يطلق على أَي فرد من أَفراد الجنسِ.

ويُثبت ذلك اتّفاقَ العلماء على مفهوم الشيوع في النكرة، وإِن اختلفت طرائقهم في عرض حدّها لفظًا ومعنًى؛ إِذ لم يخرج شرحُ المفصّل منذ سيبويه إِلى عصرنا عن المعنى الذي قرّره، وقد انقسم النحاة إِلى فريقين في بيان هذا الحدّ: فريقٍ نظر إِلى تعدّد ما يندرج تحته المصطلح، وفريقٍ نظر إِلى عدم تعيينه، مع اتّفاقهما على أَنّ الجنس كلَّه يصلح أَن يكون نكرةً بشرط البدليّة، نحو قولهم: ((كلُّ اسمٍ يتناول مسمَّيَيْن فصاعدًا على سبيل

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

البدل فهو نكرة)) (ابن يعيش، د. ت، ٢/ ٤٩٧)، وسبيل البدلية يتناول أفراد الجنس كلاً على حدة لا جمعاً.

وأحسبُ أَنَّ هذا المعنى الذي قرره النحاة للنكرة حداً، لم يخرج عنه علماء أُصول الفقه ، والبلاغة ، والمعاجم ، والتفسير، وإن اختلفت عباراتهم في ذلك ، فقد أرادوا العموم البدلي لا الشمولي .

ومن الأَدلة على ذلك :

١. ما ذهبَ إليه أسرارُ البلاغةِ من أنّ ((النَّكِرَةَ: ما عَمَّ شيئينِ فأكثرَ، وما أُريدَ به واحدٌ من الجنسِ لا بعينهِ)) (الجرجاني أَبو بكر، ١٩٨٨م، ٢٢٦) ، فهذا نصٌّ يدلُّ على أنّ النَّكِرَةَ اسمُ فردٍ شائعٍ في جنسِهِ غيرِ مُعيَّنٍ.

٢. أَمَّا صاحبُ الإحكام فقال : ((وبالجملة – فالاسم– إِمَّا أَن يدلَّ على شيءٍ بعينهِ أَو لا بعينهِ فالأَول هو المعرفة ... والثاني هو النكرة ، كـ : إنسان وفرسٍ)) (الآمدي ، ١٩٨٤م، ١/٥٠)

٣. وعرفها معجم البلدان :((كل شيءٍ لا يخصُّ واحداً من الجنسِ من دونِ غيرِهِ فهو نكرةٌ ، نحو : رجل؛ لأَنَّ هذا الاسم يلحقُ كل ما كانَ على بنيتهِ ، كذلك جمل وجبل ، وما اشبههُ)) (الحموي ، د. ت ، ٢/ ٤٨٦) .

المطلب الأَوَّل

٤. وورد في **التعريفات** : ((النكرة لشيء لا بعينه، كرجل وفرس))،(الجرجاني بن علي،١٤٠٥هـ، ٣١٦)، ويلاحظ أن الكتاب أثبت للنكرة اصطلاحًا واحدًا، وهو قريب من المعنى الأَول لحد النكرة، فكلاهما يتضمن معنى الشيوع..

تعريف النكرة

هناك علامات تدل على أَنَّ الاسمَ منكرٌ، وهذه العلاماتُ كلُّها من خصائص الاسم، والملاحظ أَنَّ العلماءَ لم يتفقوا على علامةٍ واحدةٍ أَو علامتينِ تميّزُ بين الاسم المنكَّر والمعرَّف، ولكنَّ جلَّهم اقتصرَ على علامةٍ واحدةٍ هي (رُبَّ) أَو (هل) أَو جمعَ بينهما.

وسبب خلافهم راجعٌ لكون تلكَ العلامات غير جامعة لكلِ ما يطلق عليه لفظ (النكرة) اصطلاحًا، وسبب ذلك:

١. اختلاف أَنواع الاسم ، فبعضهُ مبني وبعضهُ معربٌ ، وكل منهما قد ترد فيهِ أَحوالٌ خاصة تخالفُ الأَصلَ ، فبعضها يختصُّ بالمعربِ وبعضها يختصُّ بالمبني ، وهذا سبب الإشكالِ ؛ لأَنَّ معنى النكرة لا يختصُّ بأَحدهما دونَ الآخر، وبعض العلامات تدخل على المعرب والمبني ، ولكن قد تدخل على الاسم المعرَّف ، فيردُ إشكالٌ آخرَ ، فضلاً على أَنَّ بعضَ الأَسماءِ المنكَّرة لا تقبل أَيّاً من تلك العلامات.

٢. إنَّ معنى الشيوع الذي اصطلحَ عليه كمعنى للنكرةِ أَعمّ من علامات الاسم ؛لأَنَّ تلك العلامات تختصُّ ببعضِ الأَسماء دونَ بعضٍ ، وهذا يتنافى ودلالتها على كلِّ اسم منكّرٍ.

العلامة اللفظية الأُولى :

حرف التعريف: وقد اختير لسببين :

الأَول: قد اختلفَ النحاةُ في لفظهِ على ثلاثةِ أَقوالٍ ، هل هو (ال، أَو اللام ، أَو الأَلف واللام) وهذا ليس موضع بسط الحديث عن الخلاف ، ولكن نكتفي باتفاقهم على أَنَّ الأَلفاظَ الثلاثةَ حرفُ تعريفٍ كلّ على مذهبهِ .

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

الثاني : جمعا بين لغةِ العربي عامةً ، ولغة اليمن فيها .

وقد استعمل القرآن لفظ (أل) ، نحو قوله تعالى: {وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ}[السجدة : ٢٨]، فقد استعمل القرآن الكريم لفظ (ال) مع (فتح) وهذا ما سار عليه جل العرب ، ومما رُوي في المسند قولهُ (صلى الله عليهِ وسلم):((عن كعب بن عاصم الأَشعريّ، قال سمعتُ رسول الله يقول : ليسَ مِنْ أَمْبِرٍ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَفَرٍ)) (ابن حنبل ، ١٩٩٩م، ٥/ ٤٣٤ ، ح ٣٢٧٢٩) وهذهِ لغةُ أَهلِ اليمنِ ، وهي لغةٌ مستفيضةٌ إلى الآنَ باليمنِ، ويعبّرُ عنها سيبويه في كتابهِ بأَحدِ تلكَ الأَلفاظِ ، فتارة يعبّرُ عنها بـ(ال) وتارة يعبّرُ عنها بالأَلفِ واللامِ)، فقد جعل (أَل) دليلاً على كون الاسم منكراً، (وال) تعرف الاسم في قولكَ:((القوم ، والرجل...)) (سيبويه،١٩٨٨م، ١/ ٢٠٤، ٣/ ٢٦٩ ، ٤/ ٢٢٦) ولا ضيرَ في ذلكَ ما دام الجميعُ متفقونَ على أَنَّ هذه الأَداةَ

المطلب الأَوَّل

حرفُ تعريفٍ ، ويتضح من قولِ صاحب الكتابِ أَنَّ (ال) تعرف الاسمَ فيه دليلٌ على أَنَّ الاسمَ الذي دخلت عليهِ كان نكرةً فتعرَّفَ بها ، وهذا سببُ تسميتها حرفُ تعريفٍ ؛ لأَنها أَخرجت الاسم من حالِ الشيوعِ إلى حالِ التعيينِ سواء أَكانَ تعييناً ذهنيّاً أَم خارجياً.

ووافق المُبّرّد سيبويه بقولهِ : ((إذا قلتَ (جاءني رجلُ) فقد ذكرت منكوراً ، فإذا أَدخلتَ الأَلف واللام صارَ معرفةً معهوداً)) (المبرد، ١٩٩٥م، ١/ ٨٣) ، فقوله صار معهوداً نص على عهديةِ الاسمِ الذي دخلَ عليهِ حرفُ التعريفِ فرداً كانَ أَو جنسًا .

ويفهم مما ذكره سيبويه والمبرد بأَنَّهما لم يحصرا الاسم المنكر بقبولِ هذهِ العلامة، وبالتالي فلا يُردُّ الإشكال؛ حيثُ يُفهمُ من كلامِهما بأَنَّها علامةٌ من علاماتِ كون الاسمِ منكراً ، علماً أَنَّ هذه العلامةَ على بعضِ الأَسماءِ ولا تدخلُ على بعضها الآخرِ ، وإِنْ دخلت على الاسمِ فإِنَّ هذا مخصوصٌ ببعضِ أَحوالهِ؛ لأَنَّهُ قد تَرِدُ للاسمِ تمنع من دخولها عليهِ مع بقائهِ منكراً.

ويرد الإشكالُ فيمن حصر علامةَ النكرةِ في (ال) (ابن آجروم،٢٠١٠م، ٧٤) وكالآتي:

١. (ال) خاصة بالاسمِ المعربِ، والتنكير في المبني أَيضًا.

٢. إِنَّ (ال) تدخل على أَسماء معارف كـ(عباس ، وفضل) .

٣. وجود أَسماء معربةٍ ملازمة للتنكيرِ كـ(غير ، ووحد) ؛ لملازمتها للإِضافةِ .

٤. وجود أَسماء معربةٍ لم يُسمع دخول (ال) عليها كـ (كل ، وبعض) .

وانبرى ابنُ مالك لدفعِ هذه الإِشكالات من خلالِ تقييدهِ عمل هذه العلامة بشرطينِ :

أَولاً : نقلها للاسمِ الذي تدخلُ عليهِ إِلى معنى التعيينِ ، كالداخلةِ على (رجل ، وامرأَة).

ثانيًا : إِذا لمْ يكن الاسمُ قابلاً للعلامةِ ، فمعناه قابلٌ لها كـ(ذو) فإِنَّها لا تقبلُ (أَل) لكن معاناها (صاحب) فهو يقبل (ال) ، نحو: **نَكِرةٌ قَابِلُ ال مُؤَثِّرا أَو واقِعٌ مَوقِعَ ما قَدْ ذُكِرا** (ابن مالك ، ١٩٣٢م،١٢)

المآخذ على هذا التعريف :

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

أولاً : تراجعَ ابنُ مالك عنهُ في شرحِ التسهيل (ابن مالك ، ١٩٩٠م، ١/ ١١٧).

ثانيًا: إنَّ ما يقبل (ال) المؤثرة غير جامع ؛ لأَنَّ الحالَ ، والتمييز ، واسم لا التبرئة ، والضمير العائد على النكرة نكراتٍ ، ومع ذلكَ تقبلُ (ال) ، ولا يقبل معاناها (ال) ، وإلاَّ ما معنى إيجاب التنكير أَو منعه أَو تجويزه في أَبوابِ مسائل العربيةِ إنْ لم يكن التنكيرُ متعلقاً بحالةِ الاسمِ بغضِ النظرِ عن حالتهِ الإفرادية ، رداً على من ذهبَ إنما يكون في تراكيبها الخاصة في الجملة ، لا حال كونها مفردة .

ثالثاً : يَرِدُ ما يقعُ موقعَ (ال) المؤثرة كون بعض الأَسماء من العسيرِ إيجاد معانٍ لها تقبل حرف التعريف ، وفي هذا من التكلف ما لا يخفى .

رابعًا : إنَّ بعضَ الأَسماءِ وإنْ كان لها معنىً يقبلُ (ال) – فإنَّها معربةٌ ، ولم يُسمعْ عنِ العربِ إدخال (ال)

المطلب الأَوَّل

عليها كغير، وبعض .

خامسًا : وردَ عن ابنِ مالك أَنَّهُ جعلَ معنى المعرفِ بـ(ال) الجنسية مرادِفًا لمعنى النكرةِ ، نحو قولهِ في شرح التسهيل: ((فإنَّهُ من قبل اللفظ معرفةً ، ومن قبل المعنى؛ لشياعهِ نكرة ؛ فلذلكَ يجوزُ أَنْ يوصفَ بمعرفةٍ اعتباراً بلفظهِ ، وهو الأَكثر، ويجوز أَنْ يوصفَ بنكرةٍ اعتباراً بمعناه)) (ابن مالك ،١٩٩٠م، ١/ ١١٦) ، وهنا تبع ابن مالك للفراء الذي قالَ عندَ إعرابِ قولهِ تعالى في معاني القرآن: {كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا }[الجمعة : ٥]، ((يحملُ من صلةِ الحمارِ ؛ لأَنَّهُ في مذهبِ نكرةٌ)) (الفراء، د. ت، ١٥٥/٣) ، وجاءَ في إعرابِ القرآنِ للنحاسِ: الصلةُ ترادفُ النعتَ عندَ البصريينَ، ((فالكوفيونَ يسمونَ الصلةَ نعتاً له)) (النحاس،١٩٨٨م، ٣٠١/٣) ، والمتأمل لأَحوالِ المعرفِ بـ(ال) يلاحظ أَنَّها لا تكونُ عهديةً تدلُّ على شخصٍ معينٍ إلاَّ بقرينةٍ معها، وإلاَّ كانت جنسيةً تدلُّ على تعيين الجنسِ ، وعليهِ فالأَصلُ في (ال) هو تعيينُ تعريف الجنسِ لا تعريف الشخصِ ؛ لاحتياجهِ لقرينةٍ تدلُّ عليهِ ، ولهذا في قولِ ابن مالك السَّابق إخراجٌ لجلِّ ما عُرِّفَ بـ (ال) من دائرةِ المعارفِ .

ويتضحُ مما تقدم عدم صلاحيةِ (ال) لصيرورة علامة مطلقة للاسمِ المنكرِ؛ لعدمِ شمولها لذلك ؛ لأَنَّها مخصوصةٌ ببعضهِ دونَ بعضٍ .

العلامة الثانية: (رُبَّ)

هذهِ العلامةُ لا تدخلُ على معرفةٍ غالباً ؛ لذلك يستدلُّ بها على كونِ الاسمِ منكراً ؛ ومنهم من ذهبَ إلى عدها علامةً للاسمِ المنكرِ مطلقاً ، وأَول هؤلاءِ سيبويه حيثُ صرحَ بذلكَ في مواضعَ من كتابهِ منها قولهِ :((وربَّ لا يكونُ بعدها إلاَّ نكرةً)) (سيبويه،١٩٨٨م،٤٢٧/١ ، ١٠٨/ ٢ ، ٢٧٤،٣٠٠) ، وهذا دليل قطعي على أَنَّ كلَّ اسمٍ دخلتْ عليهِ (ربَّ) فهو نكرةٌ .

أَمّا المبرّدُ في *المقتضب* فذهب إلى اختصاصِ "رُبَّ" بالنكرة؛ **لدلالتها على التقليل**، بقوله :((ورُبَّ معناها الشيءُ يقعُ قليلًا، ولا يكونُ ذلكَ الشيءُ إلّا منكورًا)) (المبرد ، ١٩٩٥م، ١٣٩/٤) ، حيث أَنَّ الاسمَ المنكرَ

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ما دامَ شائعًا في جنسهِ، فيوصف بالقلةِ بالنظرِ إلى كثرةِ أَفرادِ جنسهِ ، إذا قورِنَ بالاسمِ الذي يدلُّ على واحدٍ غير معينٍ، ووافقَ الحريري في ملحة الإعرابِ المبردَ بأَنَّ (ربَّ) علامة للنكرةِ بقولهِ :

فَكُلُّ مَا رُبَّ عَليهِ تدْخُلُ فإِنَّهُ مُنْكَرٌ يَا رَجُلُ (الحريري ،٢٠٠٥م،٧)

وهناك اعتراضان على اختصاص هذهِ العلامةِ بالاسمِ المنكرِ:

أَولاً :عندَ دخولها على المضمرِ نحو:(رُبَّهُ رجلاً) ، فالضمير على رأي الجمهورِ أَعرف المعارفِ بعد لفظِ الجلالةِ ، ويردُ هذا الاعتراض على من يجعل هذا الضمير معرفةً ، لا على من يجعلهُ نكرةً لدخولِ (ربَّ) عليهِ ولعودتهِ على اسمٍ واجب التنكيرِ.

ثانيًا : عدم صلاحيةِ دخولها على أَسماءٍ منكرةٍ كـ (ديار ، ومتى ، وكيفَ) .

المطلب الأَوَّل

والجواب : أَنَّ هذا يرد على (ال) ، بل تفْضُلُها (ربَّ) بدخولها على الاسمِ المنكرِ المبني.

ويبدو مما سبقَ أَنَّ (ربَّ) أَليق وأَجدر من (ال) كعلامةٍ للنكرة ؛ وذلك للأَسبابِ الآتيةِ :

١. عدم اختصاصها بالاسمِ المنكرِ المعربِ، لأَنها تدخلُ على الاسم المبني المنكر أَيضاً، نحو قول الشاعرِ:

رُبَّ مَنْ أَنضَجتُ غَيظاً قلبَهُ قدْ تمَنّى لي موتًا لَمْ يُطَع (الضبي ، د.ت ،١٩٨)

٢. دخولها على أَسماءٍ مضافةٍ لا يمكن لـ(ال) أَن تدخل عليها؛ بسبب اجتماعها مع الإِضافة في اسمٍ واحدٍ على بقاءِ تلك الأَسماء في حالةِ تنكيرٍ ، نحو قول الشاعر:

يا ربَّ مِثْلِكِ في النِّسَاءِ غَرِيرةٍ بَيْضاءَ قدْ صبَّحتُها بِطَلاقِ (سيبويه،١٩٨٨م ،١/١٧٤)

٣. إِنَّ ما وردَ من اعتراضٍ على دخولها على الضميرِ، إِنَّما هو بقاءُ ذلك الضمير على التعريفِ ، ولا يُشترطُ بصيرورتهِ نكرةً . ولو سلمنا بأَنَّهُ معرفةٌ فلا ضيرَ في ذلكَ ؛ لأَنَّ دخولها على الضميرِ شاذٌّ .

وأَظنُّ أَنَّ حدَّ النكرةِ بالعلامةِ هو الجمعُ بينَ (أل ، وربَّ) كعلامةٍ للاسمِ المنكرِ ؛ لكونِ كلّ منهما مكملة للأُخرى لقبول (ال) اغلب المعرباتِ المنكرة ، ولقبولِ (ربَّ) بعض المبنياتِ المنكرة ، مع عدمِ إِغفالِ علامات أُخرى للتنكير وردت في أَسماءٍ مخصوصةٍ **وحالاتٍ معينةٍ لا تقبل (ال، وربَّ)** ، **ومن تلك العلامات :**

١. **تنوين التنكير**: يدلُّ على تنكيرِ أَسماءِ الأَفعالِ والأَصواتِ والعَلَمِ المختومِ بـ(ويه) كـ(صهٍ ، وعمرويهٍ)، يقولُ ابنُ جني في سرِّ صناعة الإِعرابِ : ((يكونُ التنوينُ دليلاً على التنكيرِ...وذلكَ نحو قولكَ: إِيهٍ ، وغاقٍ ، وصهٍ، ومهٍ ، ولا يوجد هذا القسمُ في معرفةٍ أَلبتة ، فصارَ التنوينُ علمَ التنكيرِ وتركه علم التعريفِ)) (ابن جني ،١٩٨٥م، ٢/٤٩٤) فالتنوينُ وحدهُ علامةُ تنكيرِ هذهِ الأَسماء، لعدم قبولها العلامتين السابقتينِ .

٢. **الوصف بكلمةِ آخر**: وهذا مخصوصٌ بالأَعلامِ الشخصيةِ فهي لا تقبلُ (ال) و(ربَّ) ؛ لأَنَّها معارف ، وقد سُمِعَ تنكيرها عن طريقِ وصفها بكلمةِ (آخر) ، قالَ صَاحبُ الكتابِ: ((وعمرويه في المعرفةِ مكسور في حالِ الجرِّ والرفعِ والنصبِ غير منون، تقول: هذا عمرويهٍ آخر، ورأيتُ عمرويهٍ آخر)) (سيبويه ، ١٩٨٨م، ٣/٢٢٤، ٣٠٢)، وهذا دليل على كونها نكرات في هذه الأَحوالِ المخصوصةِ.

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

٣. **ياء النسب:** هذه الأَداةُ أَدلُّ على التنكيرِ، وأَجمعُ من (ال) ؛ لدخولِها على الاسمِ بقسميهِ المعرب والمبني جاءَ في العينِ: ((كلُّ اسمٍ يُنسبُ إليهِ فإنَّ الياءَ تلحقهُ تُصَيّرُهُ نكرةً)) (الفراهيدي ، ٢٠٠١م، ٣٢٦/٨)، أَفادَ قولهُ أَنَّ كلَّ اسمٍ معرباً كانَ أَو مبنيًّا إذا دخلت عليهِ ياءُ النسبِ صارَ نكرةً .

ومما سبقَ يتبينُ أَنَّ كلَّ علامةٍ من علاماتِ النكرةِ لا تصلحُ وحدها للدلالةِ على تنكيرِ الاسمِ وذلك **لسببينِ:**

الأَوَّل : عدم شمولِ أَي من العلاماتِ السابقةِ لكلِّ نكرةٍ ؛ لأَنَّ معنى الشيوعِ قد يكونُ في كلمةٍ لا تقبلها أَيّ من تلكَ العلامات.

الثاني : إنَّ كلَّ علامةٍ من علاماتِ التنكيرِ إنَّما هي من الخاصِ بالاسمِ ، والخاص وإنْ كان مختصاً بمسمى

المطلب الثّاني

معينٍ فإنَّ ذلك لا يعني شمولهُ لجميعِ أَفرادِ ذلكَ المسمى ، بل هو خاص ببعضهِ ، مصداق ذلك أَنَّ (ال) من خصائص الاسمِ ، ومع ذلكَ فهي صالحةٌ لبعضِ أَفرادِ الاسمِ؛ بدليل عدم دخولها على بعض الأَسماء المعربة وكل الأَسماء المبنيةِ مطلقاً .

تعريف النكرة بحصرِ نقيضها (المعرفة):

إنَّ تعريفَ النكرةِ يستلزمُ معرفةَ حدّ المعرفةِ ، ومن ثمَّ معرفة ما يندرجُ تحتها من معارفَ ، وبالتالي الحكم على ما عداها بالتنكيرِ، حيثُ يتمُ تحديد معنى المعرفة على أَساسِ دلالتها على شيءٍ بعينهِ لا يشاركهُ فيهِ غيرهُ ، يقولُ سيبويه في كتابهِ : ((أَمَّا العلامةُ اللازمةُ المختصةُ فنحو: زيد ، وعمرو ، وعبدالله ، وما أَشبه ذلكَ ، وإنَّما صارَ معرفةً ؛ لأَنَّهُ اسمٌ وقعَ عليهِ يُعرفُ بهِ بعينهِ دونَ سائر أُمتهِ)) (سيبويه ، ١٩٨٨م، ٥/٢)، وهذا المعينُ إما أَنْ يكونَ جنسًا ، وسبب تعيينه تميزهُ عن بقيةِ الأَجناسِ الأُخرى ، أَو أَنْ يكونَ واحداً من الجنسِ ، وسبب كونه معرفةً تميزه عن بقيةِ أَفرادِ الجنسِ؛ لأَنَّ التعيين في الاصطلاح هو: ((ما بهِ امتياز الشيءِ عن غيرهِ بحيث لا يشاركهُ فيهِ غيرهِ)) (المناوي،١٤١٠هـ، ٨٧) وهذا الشيء المميز عن غيره إما أَنْ يكونَ جنسًا شاملاً لجميعِ أَفرادهِ ؛ لكنهُ متميزٌ عن بقيتها ، وإما أَنْ يكونَ فرداً معينًا لا يختلطُ بغيرهِ من أَفرادِ الجنسِ .

ويؤيدُ هذا علماءُ النحوِ والبلاغةِ والأُصولِ، ومنهم :

١. من تعريفات النحاة قول العكبري في اللبابِ: ((والمعرفةُ ما خصَّ الواحدَ بعينهِ إِمَّا شخصًا من جنسٍ كزيد وعمرو ، وإما جنسًا كأُسامة للأَسدِ)) (العكبري، ١٩٩٥م، ٤٧٣/١،٤٧٢) .

٢. ومن البلاغيينَ نستدلُ بقولِ الجرجانيّ في أَسرارِ البلاغةِ : ((والمعرفةُ ما أُريد بهِ واحدٌ بعينهِ أَو جنس بعينهِ على الإطلاقِ)) (الجرجاني أَبو بكر، ١٩٨٨م، ٢٢٦، ٢٢٧).

٣. أمّا الأُصوليّون، فقد قرّروا هذا التقسيم، ومنهم الآمدي في *الإحكام*، إذ قال:((وبالجملةِ فالاسمُ إمّا أَنْ يدلَّ على شيءٍ بعينهِ، أَو لا بعينهِ؛ فالأَوّلُ هو المعرفةُ، كأَسماءِ الأَعلامِ، والمضمراتِ، والمُبهماتِ، كأَسماءِ الإشارةِ، والموصولاتِ، وما دخلَ عليهِ لامُ التَّعريفِ، وما أُضيفَ إلى أَحدِ هذهِ المعارفِ)) (الآمدي ، ١٩٨٤م،٥٠/١)

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

، وأَعتقدُ مما سبقَ قولهُ أَنَّ المعرفةَ هو ما وضِعَ لشيءٍ معينٍ سواء أَكانَ ذلكَ المعينُ فرداً بعينهِ من جنسهِ ، أَم جنساً بعينهِ ؛ لاجتماعِ امتيازِ الشيءِ المعين في الفردِ المعينِ ، والجنسِ المعينِ .

وقد يردُ إشكالٌ بمجيءِ حدٍّ للمعرفةِ من بعضِ النحاةِ يخصِّصُ التعيين بفردٍ من أَفرادِ الجنسِ ، جاءَ في اللمعِ : ((وأَما المعرفةُ فما خصَّ الواحدَ من جنسهِ)) (ابن جني ، د.ت،٩٩)، ويردُ على هذا الإشكال بأَنَّ هذا لا يتعارضُ مع ما تقدمَ ، لوجودِ التعيين في كلّ من الجنسِ والفردِ ، ولتميزهما عن غيرهما .

أَما الشوكاني فقال في إرشادِ الفحولِ : ((ويخرجُ من قيدِ الشيوعِ المعارف كلّها لما فيها من التعيينِ إما شخصًا ، نحو: زيد وهذا ، أَو حقيقة ، نحو: الرجل ، وأُسامة ، أَو حصة ، نحو: **{ فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ }**

المطلب الثّاني

[المزمل :١٦]...)) (الشوكاني،١٩٩٩م،٥/٢) وهنا أَدخلَ الشوكاني المعرف تعريف جنسٍ في المعارفِ لما فيهِ من التعيينِ، ومنافاتهِ لمعنى الشيوعِ .

ويتضحُ مما تقدمَ منافاة معنى النكرة لمعنى المعرفةِ ؛ لأَنَّ الأُولى تدلُّ على الشيوعِ ، والأُخرى تدلُّ على التعيينِ وشتان ما بين الحدين .

أَقسام المعرفة:

للمعرفةِ أَقسامٌ عدة ، حصرها سيبويه في خمسِ معارفَ بقولهِ :((فالمعرفةُ خمسةُ أَشياء: الأَسماءُ التي هي أَعلامٌ خاصةٌ، والمضافُ إلى المعرفةِ إذا لمْ ترد معنى التنوين، والألفُ واللامُ، والأَسماءُ المبهمةُ والإضمارُ)) (سيبويه ،١٩٨٨م، ٥/٢) ، أَما الزَّمَخْشَري في المفصل فذهب إلى تفسيرها بستِ معارفَ بقوله: ((والمبهمُ هو شيئانِ: أَسماءُ الإشارةِ والموصولات)) (الزمخشري، ١٩٩٣م، ٢٤٥) ، أَما علماءُ الأُصولِ ، وعلماءُ المصطلحاتِ التعريفيةِ فقد قالوا بما قالَ بهِ سيبويه في تعدادِ المعارفِ ، ويبدو هذا متفقٌ عليهِ بين أَغلبِ علماءِ العربيةِ وعلماءِ الشريعةِ ، ويمكننا الآنَ التحدث عن تعريف النكرةِ بالحصرِ بعد أَنْ عرفنا حدّ المعرفةِ وأَقسامها ، حيث تبناها صاحبُ تسهيلِ الفوائدِ بقولهِ: ((الاسمُ: نكرةٌ ومعرفةٌ ، فالمعرفةُ : مضمرٌ ، وعلمٌ ، ومشارٌ بهِ ، ومنادى ، وموصولٌ ، ومضافٌ ، وذو أَداةٍ ... والنكرةُ ما سوى المعرفةِ)) (ابن مالك ، ١٣١٩هـ،٢١)، ويتضح مما سبقَ أَنَّ حدَّ النكرةِ عسيرٌ ؛ لعدمِ وجودِ حدٍّ مانعٍ جامعٍ لأَفرادِها ، ومن ثمَّ فأَحسن ما تتميز بهِ النكرةُ من المعرفةِ هو عددُ المعارفِ ، والحكمُ على ما عداها بأَنهُ النكرة .

المآخذ على هذا الحد :

أَولاً: وقد نصَّ ابنُ مالك في أُلفيّته على **أَنَّ** العَلَمَ من أَقسامِ المعارفِ، فقالَ:

وَوضَعُوا لبعضِ الأَجناسِ عَلَم كَعَلَمِ الأَشخاصِ لَفْظًا وهوَ عَم (ابن مالك ، ١٩٣٢م، ١٤)

لكنهُ حكم على علم الجنسِ – في باب العلم– بأَنَّهُ نكرةٌ معنى ، معللاً ذلك بقولهِ في شرح التسهيل : ((فخصوصهُ باعتبارِ تعيينِ الحقيقةِ في الذهنِ وشياعهِ باعتبارِ أَنَّ لكلِّ شخصٍ من أَشخاصِ نوعهِ قِسْطًا من تلكَ الحقيقة في الخارجِ)) (ابن مالك ، ١٩٩٠م، ١/ ١٨٣) ، وكانَ الأَجدر بهِ أَنْ يستثني على هذا علم

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

الجنسِ من المعارفِ لحكمهِ عليهِ بالتنكيرِ ، ولكن يردُّ على تعليلهِ وجود التعيينِ في علمِ الجنسِ ، وهي علةٌ كافيةٌ في جعلهِ من عدادِ المعارفِ ، وهذا أمر اعتباري في كون الاسم معرفةً إنْ وُجِدَ فيهِ التعيينُ؛ لأَنَّ معنى المعرفةِ لا يخرجُ عن التعيينِ؛ ومن ثمَّ فاخراج اسمٍ وُجِدَ فيهِ التعيينُ من المعارفِ يحتاجُ إلى دليلٍ .

ثانيًا: على الرَّغمِ من تبني ابن مالك بأَنَّ ذا الأَداة مطلقًا سواء أَكانت عهديةً أَم جنسيةً من المعارفِ لقولهِ (ذو أَداة) لأَقسامِ (ال)، لكنهُ حكمَ على المعرفِ بـ(ال) الجنسيةِ بمرادفتهِ لمعنى النكرةِ ، بقولهِ في شرح التسهيل : ((فإنَّهُ من قبل اللفظِ معرفة ، ومن قبلِ المعنى ؛ لشياعهِ نكرة ؛..)) (ابن مالك،١٩٩٠م، ١/١١٦) ، فكان حقهُ أَن يخصصَ الأَداةَ بالعهديةِ لإخراجهِ المعرف بـ(ال) الجنسية من المعارفِ بقولهِ السَّابق .

المطلب الثّاني

ثالثًا: أَما الصبان في حاشيتهِ فقد ذهبَ إلى اعتبارِ التعيينِ في المعرفةِ سواء أَكانَ التعيينُ فرديًا أَم جنسياً هو الفرقُ بينَ النكرةِ والمعرفةِ ، بقولهِ : ((الفرقُ بينَ النكرةِ والمعرفةِ اعتبارُ التعيينِ في المعرفةِ ، وعدمُ اعتبارهِ في النكرةِ)) (الصبان، د.ت، ١/٢٢٣) ، فمن رامَ التعينَ فلهُ ذلكَ في علم الجنسِ، والعرف بـ(ال) الجنسية .

رابعًا: إنَّ التعريفَ يدلُّ على التعيينِ ، والتنكيرُ يدلُّ على الشيوعِ ، ولا مقاربة بينَ المعنيينِ ، وهذا يناقضُ ما اتَّفقَ عليهِ النحاةُ من تسميةِ (ال) حرف تعريفٍ؛ لأَنَّ ذلكَ يناقضُ من جعلِ أَحدِ أَقسامها– وهو المعرفُ بـ(ال) الجنسية– مرادفًا للنكرةِ ، حيثُ أَنَّ المعنى الذي يدلُّ عليهِ حرف التعريفِ يناقضُ معنى النكرةِ .

أَما رأي ابن مالك القائل بجعلِ علمِ الجنسِ ، والمعرف بـ(أل) الجنسيةِ مرادفينِ للنكرةِ **فيمكن الرَّدّ عليهِ بالآتي** :

١. يُفيدُ كلامِ أَسرارِ العربيَّةِ إنَّهُ لا يرى من التعيينِ إلاَّ ما كانَ خاصاً بفردٍ معينٍ من جنسهِ ، وقد تبعَ في هذا مَن حدَّ المعرفةَ بدلالتها على واحدٍ من الجنسِ (ابن الأَنباري ، ٢٠١٥م،٢٣٥)

٢. لقد غضَّ ابنُ مالك الطرفَ عن الفرقِ بين عمومِ النكرةِ ، وعمومِ المعارفِ ؛ مع علمهِ أَنَّ عمومَ المعارفِ شموليّ، وعمومَ النكرات بدليّ ، وكأَنَّهُ أَمعنَ النظرَ عندَ إطلاقِ بعض العلماءِ العموم على كلّ من النكرةِ ، وعلمِ الجنسِ ، والمعرف بـ(أل) الجنسية ، فرادفَ بينها لوجودِ العمومِ في كلٍّ .

وقد اتضحَ مما تقدم ذكرهُ عسر تعريف النكرة حدًّاً ، وعلامةً ، وحصراً ، لعدمِ وجودِ تعريفٍ جامعٍ مانعٍ للمعنى الذي تدلّ عليهِ النكرة .

أَدلةُ استعمالِ أَئمةُ البصرةِ والكوفةِ لمصطلحي النكرةِ والمنكورِ :

لا يخرجُ مفهومُ المصطلحُ عن كونهِ اتفاقًا بينَ جماعةٍ معينةٍ على أَمرٍ مخصوصٍ ، وإذا كانَ الاصطلاحُ هو العلمُ الذي يبحثُ في العلاقةِ بينَ المفاهيمِ العلميةِ والمصطلحاتِ اللغويةِ التي تعبرُ عنها ، فإنَّ المصطلحَ هو: ((الوحدةُ التي يقومُ عليها هذا العلمُ)) (الحديدي، ٢٠٠٦م، ٣١)، ومَن تصفحَ كتبَ النحوِ بانَ لهُ أَنَّ مصطلحَ النكرةِ موجودٌ في أَقدمِ كتبِ النحوِ التي وصلتنا لأَئمةِ المدرستين البصرية والكوفيةِ ، وكذا مصطلح المنكورِ، وزعم بعضهم، أَنَّ مصطلحَ المنكورِ من مصطلحاتِ النحو الكوفي (مجلة جامعة دمشق،١٩٩٦م ، العدد /١،٢،

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ص٧)، ويفهم من ذلك أَنَّ مصطلحَ النكرة من مصطلحاتِ النحو البصري الخاصة بهم ، واعتقدُ أَنَّ كلا المصطلحينِ مستعمل **في كتب أَئمة المذهبينِ لسببينِ** :

السبب الأَول: من جهةِ المعنى فهو لا يعارضُ حلولَ أَحدهما محل الآخر، فمن مصادر الفعلِ (نَكِر المصدر الثلاثي (نِكْر) بكسرِ الفاءِ وسكونِ العينِ، وهو من المصادر التي تؤدي معنى اسم المفعول الثلاثي في كلامِ العربِ ، ومن ثمَّ فـ(نِكْر) بمعنى منكور كـ(ذِبْح) بمعنى (مذبوح) وهذا المصدرُ فيهِ معنى النكرة ، وعليهِ فـ (النكرة والمنكور) معناهما واحدٌ ؛ لأَنَّ الاسمَ النكرةَ معناه الاسم المنكور الشائع المجهول في جنسهِ، جاءَ في شرحِ المُفَصّلِ: ((وكذلكَ النَّكِرَةُ بِمَعْنَى المُنْكَرِ)) (ابن يعيش، د.ت،٤٩٢/٢) ، وإذا لم يحدث لبساً

المطلب الثّاني

فلا ضيرَ في استعمالِ أَحدهما ، استعمالهما معاً ، وهذا ما درجَ عليهِ استعمالِ المِصْرَيْنِ ولكن يُلاحظُ أَنَّ استعمالهم لفظة (النكرة) أَكثر من استعمالهم من لفظ (المنكور) ، وهذا لا ينفي عدم وجودهِ كاصطلاحٍ مرادفٍ لـ(النكرة) **في** كتبِ المتقدمينَ والمتأخرينَ .

السبب الثاني : أَمَّا من جهة النقل فَمنَ الملاحظِ في ضوءِ ما وجدَ مسطَّراً في كتبِ أَئمةِ المِصْرَيْنِ من المتقدمينَ والمتأخرينَ هوَ شاهدٌ على استعمالهم لِكلا المصطلحينِ .

من أَدلة استعمال البصريينَ لمصطلحِ (المنكور) : قول صاحبِ الكتابِ : ((فإِنْ قلتَ : كانَ حليمٌ أَو رجلٌ ، فقد بدأتَ بنكرةٍ ولا يستقيمُ أَنْ تُخبِرَ المخاطبَ عنِ المنكورِ)) (سيبويه ، ١٩٨٨م،٤٨/١، ١٦٨/٢، ٣/ ٢٤٢)، أَمَّا جاءَ في المقتضب فقد وردَ فيهِ: ((إذا قلْتَ: جاءَني رجلٌ فقدْ ذكرتَ منكوراً)) (المبرد ،١٩٩٥م، ٢٢١/١، ٤/ ٤٢٠).

من أَدلة استعمال الكوفيين لمصطلح (النكرة): ما جاءَ في معاني القرآنِ: ((وغير في مذهبِ نكرةٍ غير مؤقتةٍ)) (الفراء، ٢٠٠٣م، ٧/١ ، ٧٩)، واستعملهُ ثعلبٌ في مجالسهِ بقولهِ : ((وَما أُضيفَ فأَسقط فلا يكونُ نكرةً)) (ثعلب ،١٤٢٤هـ،٢٩٢) .

١. **ويتضح مما سبق ذكره** بعدم صحة اختصاصِ أَحد المصطلحينِ بأَحدِ المذهبينِ .

٢. بل كلا المصطلحين مستعملٌ فيهما ، وما تمَّ ذكرهُ إِنَّما هو منْ بابِ ضَربِ المثالِ لا الحصرِ، وإِلاَّ فَالشَّواهدُ على ذلكَ أَكثرُ مِنْ أَن تُعَدَّ وتُحْصَى .

٣. **واستعملَ البغداديونَ مصطلح (المنكور)** ، نحو ما وردَ في الأُصولِ : ((وكم تفسرُ ما وقعت عليهِ من العددِ بالواحدِ المنكورِ ...)) (ابن السراج، ١٩٩٦م،٣١٨/١) ونظيره قول صاحب الخصائصِ: ((أَلا ترى أَنَّك لا تفصل بينَ معني قولكَ : إِنّي لأَمُرُّ برجلٍ مثلكَ ، وإِنيّ لأَمُرُّ بالرجلِ مثلك ، في كونِ كلّ واحدٍ منهما منكوراً غير معروفٍ، ولا مومأ بهِ إِلى شيءٍ بعينهِ)) (ابن جني ، د. ت ،١٠٠/٣، ٢٣٣)، أَمَّا المتأخرونَ فقد حذو حذوَ المتقدمينَ في هذا الأَمرِ ، نحو قول ابن مالك في أَلفيتهِ :

وإِنْ يُفِدْ تَوكِيدُ مَنكورٍ قُبِلْ وعَنْ نُحاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ (ابن مالك ، ١٩٣٢م،٤٦)

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ويلحظ مما تقدمَ بأنَّ استعمالَ لفظ (النكرةِ ، والمنكور) كاصطلاحٍ بمعنىً واحدٍ عندَ النُحاةِ يُعنى بهِ الشيوعُ ، واسْتُعملَ لفظُ المنكرِ أيضًا بهذا المعنى عند صاحبِ المقتضب بقولهِ: ((الاسم المنكر هو الواقعُ على كلِّ شيءٍ من أُمتهِ لا يخُصُّ واحداً من الجنسِ دونَ سائرِهِ...)) (المبرد، ١٩٩٥م،٤/٢٧٦) ، فالمُنكَّرُ بمعنى المنكورِ فهو اسمُ مفعولٍ من الفعلِ الرُّباعي(نَكَّرَ) .

ويبدو مما سبق ذكره أنَّ هذه المصطلحاتِ معناها واحدٌ ، ومن ثمَّ لا فرقَ بينها في الاستعمالِ، أما كثرة استعمالِ النكرةِ أكثر من غيرها إنَّما هو من بابِ التَبَعِ للمتقدمينَ في استعمالاتهم لها أكثر من غيرها .

وليسَ هذا الاستعمال للمصطلحات الثلاثة (النكرة ، والمنكور ، والمُنّكَّر) حكراً على النحاةِ ، بل استعملهُ

المطلب الثّاني

علماءُ اللغةِ ، وأُصولِ الفقهِ ، والتفسيرِ، والبلاغةِ على حدٍّ سواء ، فصار هذا وكأَنَّهُ إجماعٌ منهم على معنى هذا الاصطلاحِ .

ولا يَرِدُ على ما سبقَ ذكرهُ قولُ المُحَدِّثِينَ: هذا الحديثُ منكورٌ ؛ لأَنَّ المرادَ حديثٌ مجهولٌ ، جاءَ في عمدةِ القارئ: ((لم يكن الحديثُ منكوراً ، أَي مجهولاً)) (العيني ، د. ت، ٢١/ ٢٤٨)، ومن المعلوم أَنَّ مصطلح المجهول لا ينافي معنى النكرة ؛ لأَنَّها عبارةٌ عن مجهولٍ شائعٍ في جنسهِ .

ويتضح مما تقدمَ أَنَّ النكرةَ كاصطلاحٍ يدلُّ على فردٍ شائعٍ في جنسهِ اتفقت عليهِ كلمةُ علماءِ العلومِ قاطبةً ، ومثلهُ في ذلكَ (المنكور والمُنَكَّر) .

ومما يجبُ التنويه إليهِ أَنَّ ما تقدمَ من أَمثلة حول مصطلح النكرة والمنكور إنَّما هو من بابِ التمثيلِ لا الحصرِ، كما أَنَّ شواهدَ ما تقَدَّمَ التمثيلُ بهِ لا حصرَ لها ، فالنكرةُ والمنكورُ تكادُ تجدُ لهما في كلِّ سياقٍ من سياقاتِ العربيةِ معنى يخالفُ معناهُ في السياقِ الآخر، كما أَنَّكَ تجدُ أَنَّ الاسمَ المنَكَّر قد تستنبطُ منه معانيَ عدَّة تختلفُ من عَالِمٍ لآخرَ تبعًا لنظرتهِ لهُ في السياقِ ، فمثلاً مَنْ نظرَ إلى لفظةِ (رسُل) من قولهِ تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾[فاطر:٤]، يجدُ أَنَّ دلالةَ التنكيرِ فيها تحتملُ التعظيمَ ، لمكانةِ الرَّسولِ عندَ اللهِ عزَّ وجلَّ والخَلْقِ ، وتحتمل معنى آخرَ وهو التكثيرُ؛ لأَنَّ مَنْ كُذِّبَ من رُسلِ اللهِ كثيرٌ كما تشْهدُ بذلكَ قصصهم في القرآنِ الكريمِ ، وتحتملُ أَيضًا العمومَ لوقوعها في سياقِ الشرطِ ؛ لأَنَّ الرسلَ عامةً كذَّبتْهُم عِليَّةُ قومِهم وهكذا.....، ويمكننا القولُ في ضوءِ ما تقدم بأَنَّ مسألةَ التنكيرِ مسألةٌ نحويةٌ آنيةٌ استعماليةٌ تحتكمُ للمعنى والسِّياقِ وطبيعةِ اللفظةِ اللُّغويةِ مما يمثلُ سَعةَ التعبيرِ في العربيةِ .

النَّكِرةُ والمَنْكُورُ في الفِكرِ اللُّغويّ البَصريّ والكُوفيّ:

إنَّ الحديثَ عن آراءِ علماءِ البصرةِ بشأنِ النكرةِ والمنكورِ يُعدُّ جزءً من دراسةِ النحوِ العربيّ في مراحل تطورهِ الأُولى، لقد ركَّزَ علماءُ البصرةِ على التحليلِ العقليّ والمنطقيّ للغةِ، مما أَثَّرَ على معالجتِهم لقضايا النكرةِ والمعرفةِ، وغلبَ على تعريفاتِهم للنكرةِ بأَنَّها : اسمٌ يدلُّ على شيءٍ غيرِ معينٍ، ويمكن قبولُ دخول "ال" عليهِ

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

ليصبحَ معرفةً ، نحو: (رجل، كتاب)، وقد أَشارَ **سيبويه**، وهوَ أَحدُ أَبرزِ نحاتِهم ، إلى النكرةِ بأَنَّها الكلمةُ التي تدلُّ على شائعٍ في جنسهِ، ولمْ تُخصصْ بشيءٍ، وأَضافَ أَنَّ النكرةَ هيَ الأَصلُ في الأَسماءِ، والمعرفةُ فرعٌ عنهُ ، وأَنَّ النكرةَ هي ما كانَ غيرَ معروفٍ عِندَ السامعِ، نحو: (رجل، غلام، وكتاب)، فإذا عُرِّف صار معروفًا.

وللمنكورِ مفهومٌ قريبٌ من النكرةِ، حيثُ يعتبرهُ الاسم الذي يُعاملُ كنكرةٍ ولكنَّهُ قد يُعرفُ سياقيًّا في الجملةِ ، وركز على السياقِ باعتبارهِ وسيلةً لفهمِ تمايزِ النكرةِ والمنكورِ، وهوَ ما يظهرُ في تحليلِ أَغلبِ علماءِ البصرةِ لآياتِ القرآنِ الكريمِ والشعرِ العربيّ (سيبويه ، ١٩٨٨م، ١/١٥، والمبرد ، ١٩٩٥م، ١/٥٠ ، ٥٥)، وأَشارَ

المطلب الثّاني

إلى المنكورِ بأَنَّهُ: الاسمُ الذي يكونُ معرفةً في أَصلهِ، ولكن يدخلُ عليهِ ما يجعلهُ غير محددٍ في سياقٍ معينٍ، كدخولِ النفي أَو الاستفهامِ ، نحو: **(رجلٌ في السوقِ)** فـ (رجل) نكرة، وأَمَّا المنكورُ، نحو: (**ما رأيتُ رجلاً في السوقِ**)، حيث أَنَّ كلمةَ (رجلاً) كانت في الأَصلِ معرفةً في ذهنِ المتكلمِ، لكنها نُكِّرَت بسببِ النفي (سيبويه ، ١٩٨٨م، ١/٣٥، ٣٧).

ويظنُّ الباحثُ أَنَّ من الممكنِ أَنْ تختلفَ آراءُ النحاةِ داخلَ المدرسةِ الواحدةِ، حيثُ قد يقدمُ كلٌّ منهم رؤيةً تفسيريةً مختلفةً بناءً على النصوصِ واللغةِ المستخدمةِ .

فقد جاء في معاني القرآن التفريقُ بين النَّكِرةِ والمنكورِ من خلالِ السّياقِ اللغويّ، فالنكرةُ هي كلّ اسمٍ لا يدلُّ على معينٍ بذاتهِ أو صفتهِ، أَي يدلُّ على عمومٍ مجهولٍ، لا يتقيدُ بمخصّص نحو: (شجرة، بيت)، وأَشارَ إلى أَنَّ النكرةَ في النصوصِ القرآنيةِ قد تُستخدم للإبهامِ أَو التهويلِ، كما في قولهِ تعالى:**{وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى}** [القصص: ٢٠]، فقد تحولت لفظةُ (رجل) إلى معرفةٍ معنويةٍ لوقوعِها في سياقٍ مخصصٍ وفُهمت من السياقِ على أَنَّها شخصيةٌ محددةٌ ،(الأَخفش، د. ت ، ١/١٢٥،١٢٢) ، وأَشارَ إلى المنكور: بأَنَّهُ: الاسمُ الذي يفقدُ تعريفَهُ في سياقٍ معينٍ ليصبحَ عامًا، فهو ما يُعادُ إلى التنكيرِ بعدَ أَنْ كانَ معرفةً بسببِ وقوعهِ في سياقٍ يُزيلُ التعريفَ عنهُ نحو:(كلُّ إنسانٍ يُحبُّ الراحةَ) فـ (إنسانٍ) كانت معرفةً تشيرُ إلى شخصٍ، لكنَّها أَصبحتْ عامةً عندَ التعميمِ، (الأَخفش الأَوسط، ١٩٨١م، ٢/٤٢، ٤٥) .

ويرى الباحث أَنَّ الأَخفش الأَوسط قد تناولَ النكرةَ والمنكورَ من منظورٍ نحويّ ودلاليّ عميقٍ ، مستشهداً بشواهدَ قرآنيةٍ تدعمُ آراءهُ ، ويُعدُّ حلقةَ وصلٍ مهمةٍ بينَ المدرستينِ البصريةِ والكوفيةِ ؛ لأَنَّهُ كان تلميذًا مباشرًا لسيبويه، وتأثرَ بهِ كثيرًا، ومعَ ذلكَ تميزَ بتقديمِ إضافاتٍ وتحليلٍ مستقلٍّ أَحيانًا، مِمّا مكَّنَهُ من نقلِ بعضِ الآراءِ الكوفيةِ ، ومن ثمَّ إدخالها في إطارِ المناقشاتِ البصريةِ، فأَسهمَ في المزجِ والتوفيقِ بينَ المدرستينِ النحويتينِ، ولذلكَ عُرفَ بشيءٍ من المرونةِ النحويةِ مقارنةً بأَسلافهِ.

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

وممّا نُقِلَ في العَيْن أَنَّ النَّكِرةَ هيَ الأَصلُ في الأَسماءِ ؛ لأَنَّها تدلُّ على مجهولٍ، فإذا دخلَ عليها التعريفُ بأَداةٍ أَو إِضافةٍ صارت معرفةً، نحو: (شجرةٌ مثمرةٌ) ، وأَمَّا المنكورُ: فهوَ الَّذي كانَ معرفةً، لكنَّهُ عادَ إِلى حالتهِ الأُولى، نحو: (إِنَّ شجرةً عظيمةً في الغابةِ) ، حيثُ كلمةُ (شجرةً) نُكِّرَتْ بعدَ أَنْ كانت معرفةً في الذهنِ، (الفراهيدي، ١٩٨٥م، ٢/٧٨،٨١) ، **وأُشيرَ في شرحِ الكافية إلى أَنَّ النَّكِرةَ هي التي لا تحتاجُ إلى تخصيصٍ** بذاتِها، نحو: (كتابٌ جديدٌ) ، وعرَّفَ المنكورُ بقوله: ما كانَ معرفةً ثمَّ دخلَ عليهِ التعميمِ ، نحو: (إِنَّ كتابًا في المكتبةِ)، فـ "كتابًا" كانت معرفةً ضمن الكتبِ الموجودةِ، لكنَّها نُكِّرَت بالتَّعميمِ، (الرّماني، د.ت، ١/ ١٠٢، ١٠٥)، وجاءَ في الخصائصِ أَنَّ: ((النكرةَ والمعرفةَ حالتانِ متبادلتانِ في الأَسماءِ، وهيَ تدلُّ على غيرِ معينٍ ، نحو: (ولدٌ صغيرٌ) ، والمنكور يرجعُ إِلى النكرةِ بفعلِ عوامل النفي، نحو : لم أَرَ ولداً صغيراً، فـ (ولداً) كانت تشيرُ إِلى شخصٍ، ولكنَّها عُمِّمت بسببِ النفي)) (ابن جني ، د.ت، ٢/٤٨،٤٥).

المطلب الثّاني

ومَن ينظرُ في منهجِ مدرسةِ الكوفةِ النحويةِ ، وهيَ إِحدى المدارسِ النحويةِ الشهيرةِ في تاريخِ النحوِ العربيّ، التي نشأَتْ في الكوفةِ بالعراقِ في القرنِ الثاني الهجريّ ، وكانت معاصرةً ومنافسةً لمدرسةِ البصرةِ النحويةِ ، يرى أَنَّها قد تميزت بخصائصِها الفريدةِ وآرائِها المستقلةِ في النحوِ واللغةِ ، وكانَ سببُ ظهورِها كردِّ فعلٍ على مدرسةِ البصرةِ، حيثُ كانَ علماؤها يحاولونَ تقديمَ وجهاتِ نظرٍ مخالفةٍ أَو مكملةٍ للمنهجِ البصريّ، **وعَدَّ صاحِبا الإِنصاف ومعاني القرآن أَنَّ الكسائي من أَبرزِ مؤسسيها** الذي ذكرَ أَنَّ النكرةَ هيَ الاسمُ الذي لا يدلُ على معينٍ، ويشملُ جميعَ ما يندرجُ تحتَ جنسهِ ، ويمكنُ أَنْ تتحولَ إِلى معرفةٍ إِذا أُضيفتْ إِلى معرفةٍ أَو دخلتْ عليها (ال) التعريف نحو: "رجل" نكرة، ولكن إِذا قلنا (الرجل) أَو (رجل القوم)، أَصبحتْ معرفةً، أَمَّا مصطلحُ المنكورِ فلمْ يستعملهُ كجزءٍ من مصطلحاتِ النحوِ الشائعةِ، لكنَّهُ قد يُفهمُ من تفسيراتهِ أَنَّ (المنكورَ) في اصطلاحِ الكوفيينَ يشيرُ إِلى النكرةِ في حالةِ إِبهامٍ أَو تقليلٍ للتحديدِ، نحو: استخدام (عبد) للإِشارةِ إِلى أَي عبدٍ غيرِ معيَّنٍ،(ابن الأَنباري، د.ت، ١/٤٥،٥٠، والفراء ، د.ت، ١/١٣٨، ١٤٠) ، وفي تفسيرهِ للقرآنِ الكريمِ، أَشارَ الكسائي إِلى أَهميةِ النكرةِ في الدلالةِ على العمومِ أَو التعظيمِ في بعضِ المواضعِ، وهوَ ما نجدهُ مبثوثًا في معاني القرآنِ والكتابِ ، والخصائصِ نحو قولهِ تَعالى: { وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ }[البقرة: ٢٢١]، حيثُ يرى أَنَّ التنكيرَ في (عبد) و(مشرك) يدلُّ على العمومِ (الفراء، د.ت، ١/٤٥، ٥٠ ، وسيبويه ، ١٩٨٨م، ٢/١١٢،١١٥، وابن جني ، د.ت، ١/١٤٢،١٤٥).

لكنَّ **الفرَّاءُ** قد عدَّ النكرةَ حالةً أَصليةً في اللغةِ تدلُّ على الإِطلاقِ والعمومِ، بينما المنكورُ عندهُ: هو الاسمُ الذي يتمُّ ذكرهُ في سياقٍ يُفيدُ الجهالةِ أَو الغُموضِ، نحو قولهِ تعالى: { وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ }[البقرة:٧]،

حيث "غشاوة" نكرةٌ تدلُّ على الإِطلاقِ، وناقشَ النكرةَ في ضوءِ السّياق، حيثُ يمكنُ أَنْ تتحولَ النكرةُ إِلى معرفةٍ معنويةٍ دونَ إِضافةِ (ال)، نحو: (رجل) في سياقٍ معينٍ فيصبحُ مقصودًا، كما وردَ في معاني القرآنِ ، وأَسرارِ

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

العربية، (الفراء، د.ت، ٨٢/١، ٢/ ١٤٥، وابن الأنباري،٢٠١٥م، ١٢٩/١ ، ٢/ ٤٧) ، أَمَّا **ثعلب** في مجالسهِ فكان يرى أَنَّ النكرةَ تُستخدمُ في الشِّعرِ العربيّ لأَغراضٍ بلاغيةٍ مثل الإبهامِ أَو التعظيمِ أَو التشويقِ، ويشيرُ إلى أَنَّ المنكورَ يُفهمُ في بعضِ السِّياقاتِ على أَنَّهُ مجهولٌ بالكاملِ، وناقشَ الفرقَ بين النكرةِ في الإطلاقِ والمعنى، نحو قولِ الشَّاعرِ:

وإنْ سَفَاهَ الشَّيخِ لا حِلْمَ بَعْدهُ وإنَّ الفَتى بَعْدَ السَّفاهةِ يَحلَمُ (ابن أَبي سفيان، ١٩٩٦م، ١٥)

فـ(شيخ) نكرةٌ أُريدَ بها التعظيمُ (ثعلب، ١٩٨٧م، ١/ ١٢، ٦٥)، وقدْ نَقَلَ ابن سيده في المخصص رأي **أَبي عمر الزاهدِ المعروف بـ(غلام ثعلب)** التَّفريقَ بينَ النكرةِ والمنكورِ، حيثُ رأَى أَنَّ النكرةَ هيَ الأَصلُ في الأَسماءِ، وأَمَّا المنكورُ فهو ما فقدَ تعريفَهُ أَو أَصبحَ غامضًا في سياقٍ معينٍ، وأَشارَ إلى أَنَّ النكرةَ قد تتحولُ إلى معرفةٍ بالقرينةِ، نحو كلمة : (نفس) أَو (عين) في بعضِ النصوصِ (ابن سيده، د.ت، ١٢٣، ٢١٥) ، وفي رأيهِ هذا يعكسُ الفرقَ بينَ مستوياتِ الإبهامِ أَو العمومِ في العربيةِ، وهو مما يُفهَم من مِنْهجِ الأَخفشِ في معاني القرآنِ، إِذْ يبيّنُ أَنَّ الأَلفاظَ قد تكونُ عامةً أَو مبهمةً في أَصلِها، ثم تختلفُ درجةُ تعيينها ووضوحِها تبعًا للسياقِ القرآنِي (الأَخفش، ١٩٨١م، ١٢٢/١، ١٢٥) ، **وتناولَ صاحبُ الأَمالي** النكرةَ من زاويةٍ بلاغيةٍ وأَدبيةٍ، حيث اعتبرها وسيلةً للإبهامِ أَو التهويلِ، وأَشارَ إلى أَنَّ المنكورَ قد يُستخدمُ للتعبيرِ عن المجهولِ المطلقِ، أَو لإضفاءِ غموضٍ على السياقِ، نحو قول الشاعر: ((**وأُخبرتُ عن قومٍ لا أَدري مَنْ هُمُ**)، فلفظة "قوم" نكرةٌ لكنها تُفهمُ على أَنَّها منكورٌ في سياقِ الجهالةِ)) (القالي ، د.ت، ٧٥/١، ٧٨).

ويرى الباحثُ أَنَّ أَبا عمرَ الزاهدَ يميلُ إلى التحليلِ الدقيقِ للنصوصِ بناءً على منهجِ المدرسةِ الكوفيةِ التي تركزُ على المعنى الدِّلاليّ بشكلٍ تفصيليّ، بينما ركزَ **أَبو علي** القالي على الجانبِ البلاغيّ للنكرةِ والمنكورِ، وكلاهما قَدْ قدّمَ إضافاتٍ ثريةً لفهمِ النكرةِ والمنكورِ في اللغةِ العربيةِ، وعرَّفَ **أبو جعفر النحاس الكوفي** في إعرابهِ للقرآنِ النكرةَ بقولهِ: ((هي ما دلَّ على غيرِ معينٍ في جنسهِ، فإذا دخلَ عليهِ ما يخصصهُ خرجَ عن كونهِ نكرةً وصارَ معرفةً)) (النحاس، ١٩٩١م، ٥٣/١)، نحو قوله تعالى: {فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ}[المائدة:٥٤] ، فـ كلمةُ **(قوم)** نكرةٌ، تدلُّ على غيرِ معينٍ، لكنها في هذا السياقِ تحملُ معنى التخصيصِ من خلالِ وصفهم بما يأتي بعدهُ (يحبهم ويحبونهُ)، ولمْ أَعْثرْ على مصطلحِ "المنكور" في كتاباتهِ لكنهُ يُفهمُ ضمنَ النكرةِ التي تزدادُ غموضًا في بعضِ السياقاتِ القرآنيةِ، مثل الأَلفاظِ التي لا تفيدُ تعريفًا ولا تخصيصًا نحو قولهِ تعالى: {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ }[القمر:٢٠] ، فـ(أَعجاز) هنا لا تفيدُ تعريفًا لأَنَّها نكرةٌ، ولا تخصيصًا لأَنَّها لا تُعينُ أفرادًا معينين،مما يجعلُها في سياقٍ يمكنُ تسميتهُ بـ"المنكور (النحاس،١٩٩١م، ١٥٦/٢) ، **ورأى أَبو عبيد القاسم بن سَلّام في غريبِ الحديثِ:** أَنَّ النكرةَ اسمٌ يدلُّ على غيرِ معينٍ، ويمكن أن يُحددَ بالسياقِ أو بوصفهِ، نحو: "أَعطني كتابًا"، حيث لا تشيرُ لفظةُ "كتاب" إلى معينٍ بعينهِ ، وأَشارَ إليها في الاستعمالِ القرآني والحديثِ النبويّ للتعبيرِ عنِ العمومِ والإبهامِ ، نحو قولهِ تعالى :{ وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى }[القصص:٢٠] فـ "رجل" نكرةٌ تفيدُ فردًا

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

مجهولًا، وتشيرُ إلى غموضٍ كاملٍ في الاستخدامِ البلاغيّ بحسبِ السياقِ الذي ترِدُ فيهِ ، نحو: (مررتُ بشيءٍ لا يُعرَفُ)، وعرَّفَ المنكورَ: بأَنَّهُ حالةٌ متقدمةٌ من النكرةِ، يشيرُ إلى شيءٍ مجهولٍ تمامًا، ولا يمكنُ تحديدهُ حتى بالسياقِ أَو القرائنِ، نحو قولهم: (حدثني عن شيءٍ لا أستطيعُ وصفهُ)، فـ (شيء) منكورٌ؛ لأَنَّهُ مجهولٌ تمامًا (أَبو عبيد ، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م ١/٤٥، ٤٨) ، **ويظنُّ الباحثُ أَنَّ أَبا عبيدَ القاسمَ بنَ سلاَّمٍ** قد أَعطى تعريفًا أَكثرَ تفصيلًا للنكرةِ والمنكورِ، وركزَ على النصوصِ الدينيةِ لاستخلاصِ المعاني البلاغيةِ والنحويةِ، على النقيضِ من **أَبي جعفرِ النحاسِ** الذي تناولَ النكرةَ كأَداةٍ عامةٍ دونَ التركيزِ على التمييزِ الصريحِ بينها وبينَ المنكورِ.

ويتضحُ مما سبقَ ذكرهُ أَنَّ علماءَ البصرةِ قد ركَّزوا على الجانبِ الدلاليّ للنكرةِ ؛ لأَنَّها في نظرِهم تشيرُ إلى عمومٍ وشموليةٍ ، بينما موقفهم دقيقٌ وواضحٌ تجاهَ المنكورِ حيثُ يمكنُ أَن يكونَ أَوسعَ من النكرةِ التقليديةِ. **أَمَّا علماءُ الكوفةِ** فنظْرتهم تجاهَ النكرةِ والمنكورِ أَكثُر مرونةً اعتماداً على السياقِ الذي من خلالهِ يمكنُ أَنْ يجعلَ منَ النكرةِ والمنكور مُعَرَّفَينِ ضمنيًا ، معَ إشارتهم إلى حالاتٍ قد تلتبسُ فيها النكرةُ بالمعرفةِ، نحو:(أَيّ) في قولكِ: **أَيُّ رجلٍ هذا؟ فـ(أَيّ)** هل هيَ اسمُ استفهامٍ تدلُّ على نكرةٍ ؟ أَو اسمُ موصولٍ يدلُّ على معرفةٍ ؟

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

الخاتمة

بعد أَن وصلَت هذه الدراسة إِلى نهايتها حيثُ تناولت النكرةَ والمنكورَ بينَ الاصطلاحينِ البصريّ والكوفيّ ظهرت النتائجُ الآتية :

– إِنَّ مصطلحي النكرة والمنكور مسألة نحوية استعمالية تحتكم للمعنى والسياق وطبيعة اللفظة اللغوية عند كلتا المدرستين.

– يسهم التنكير في تنويع المعنى وخروجه إِلى معان كثيرة متنوعة بحسب السياق الذي يرد فيه .

– يتضح من خلال الدراسة أَنَّ النحاة هم أَصحاب الريادة والفضل في التطرق إِلى النكرة والمنكور وتعريفهما ثم واصل البلاغيون من بعدهم والمفسرون دراستهما .

– معنى النكرة في اللغة يرادف المجهول ومعناها الاصطلاحي قريباً منه ، وإِن اختلفت وجهات نظر العلماء وتعبيراتهم في ذلك ؛ لأَنَّها جميعاً تذهب إِلى القول بأَنَّها فردٌ مجهولٌ في جنسه.

– إِنَّ معنى الشيوعِ الذي تدلُّ عليهِ النكرةُ أَوسعُ من العلامات التي تدلُّ عليها، مما تعسر تحديد علامة لها .

– النكرة أَصلٌ للمعرفة وهي تدور بينَ الوضع والاستعمال .

– أَنَّ النكرةَ كاصطلاحٍ يدلُّ على فردٍ شائعٍ في جنسهِ اتفقت عليهِ كلمةُ علماء العلومِ قاطبةً ، ومثلهُ في ذلكَ (المنكور والمُنَكَّر).

– أَنَّ استعمال لفظة (النكرة) أَكثر من استعمال من لفظ (المنكور) ، وهذا لا ينفي عدم وجودهِ كاصطلاحٍ مرادفٍ لـ(النكرة) **في** كتبِ المتقدمينَ والمتأخرينَ.

– أَنَّ مصطلحَ المنكورِ من مصطلحاتِ النحو الكوفي ، ويفهم من ذلك أَنَّ مصطلحَ النكرة من مصطلحاتِ النحو البصري.

– من العسير تعريف النكرة حدّاً ، وعلامةً ، وحصراً ، لعدمِ وجودِ تعريفٍ جامعٍ مانعٍ للمعنى.

– إِنَّ علماءَ الأُصولِ ، وعلماءَ المصطلحاتِ التعريفيةِ فقد قالوا بما قالَ بهِ سيبويه في تعدادِ المعارفِ .

التوصيات

١.النكرة والمنكور مصطلحان أَساسيان في اللغة العربية ، يمكن للباحث تناولهما من زوايا عدة تبعًا للسياق.

٢.يمكن للباحث استخدام أَي المصطلحين لإِضافةِ غموضٍ أَو جماليةٍ على العبارة وبخاصة في الشعر أَو النثر .

٣.الاكثار من استعمال مصطلح المنكور وذلك لعدم اندثارهِ وإِحيائهِ مقارنة بصنوه البصري .

٤.تذكير دارسي اللغة بتسليط الضوء على النحو الكوفي ومنافسته الشريفة للنحو البصري .

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ

القُرْآنُ الكَرِيْمُ

١. ابن أبي سفيان، معاوية(ت٦٠هـ)، (١٩٩٦م) ، الديوان ، تح : فاروق بن أحمد أسليم بيروت ، لبنان ط١، دار صادر للطباعة والنشر.

٢. ابن آجُروم، أبو عبدالله محمد بن محمد بن داود الصَّنهاجيّ الشهير ، (ت٧٢٣هـ)، (١٤٣١هـ- ٢٠١٠م)، الآجُروميَّة ، تح: حايف النَّبهان ، ط،١، الكويت.

٣. ابن الأنباري ، أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ) (د.ط) (١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م).

٤. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت٥٧٧هـ) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لندن ، بريطانيا ، (د. ط. ت) ،جمعية إحياء مآثر علماء العرب.

٥. ابن السراج ،أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ)، (١٤١٧هـ-١٩٩٦م) ، الأُصول في النحو ، ، تح: د.عبد الحسين الفتلي، ، بيروت ، لبنان، ط٣، مؤسسة الرسالة ، للطباعة والنشر والتوزيع.

٦. ابن الصائغ ، محمد بن الحسن(ت٧٢٠هـ)، ، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م)، اللمحة في شرح الملحة ، دراسة وتحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي ، المملكة العربية السعودية ط١ ، عمادة البحث العلمي.

٧. ابن جماعة ، بدر الدين (ت ٧٣٥هـ)، شرح كافية ابن الحاجب ، تح: د. محمد محمد داود، القاهرة ، مصر، (د. ط. ت)، دار المنار.

٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، سر صناعة الإعراب، تح : د. حسن هنداوي ، دمشق ، سوريا ، ط١ ، دار القلم.

٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي(٣٩٢هـ) اللمع في العربية ، تح : فائز فارس، الكويت ، ط١، (د. ت). نشر دار الكتب الثقافية.

١٠. ابن حيان، محمد بن يوسف بن علي(ت٧٤٥هـ) ، (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ارتشاف الضرب من لسان العرب ،تح : د. رجب عثمان محمد ، القاهرة ، مصر ، ط١، مكتبة الخانجي.

١١. ابن سلام، أبو عبيد القاسم (ت٢٢٤هـ) ، (١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م) ، غريب الحديث، تح: محمود شاكر ، القاهرة ، ط١، دار المدني .

١٢.ابن فارس، أبو الحسن أحمد (ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللُّغة ، تح ، عبد السلام محمد هارون، بيروت، لبنان ، ط١، (د. ت)، دار الفكر.

١٣. ابن مالك ، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي(٦٠٠-٦٧٢هـ)، (١٣٥١هـ-١٩٣٢م) ، ألفية ابن مالك ، القاهرة، ط٣، مطبعة دار الكتب المصرية.

١٤. ابن مالك، جمال الدين أبي عبدالله محمد (٦٠٠-٦٧٢هـ) ،(١٣١٩هـ) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، مكة ، ط١، المطبعة الأميرية.

١٥. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله(ت٦٧٢هـ)، (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م)، شرح التسهيل، تح : د.عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، الجيزة ، مصر ، ط١، هجر للطباعة والنشر.

١٦. ابن منظور، الإمام العلاَّمة أبو الفضل جمال الدِّين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، (١٩٥٥م – ١٣٧٤هـ) ، لسان العرب ، بيروت ، دار صادر للطباعة والنشر.

مجلة دجلة للعلوم الإنسانية • المجلد ٢ ،العدد ١ (أذار ٢٠٢٦)، ص: ٣٧٠ - ٣٩٤
E- ISSN: 3079-7861 • P- ISSN: 3079-7853

١٧. ابن يعيش، موفق الدين أَبو البقاء يعيش بن علي النحوي (ت٦٤٣هـ) ، شرح المفصل ، تحقيق : أَحمد السيد، وإسماعيل عبد الجواد ، القاهرة ، ط١، (د.ت) ، المكتبة التوفيقية.

١٨. الأَخفش الأَوسط ، أَبو الحسن سعيد بن مسعدة ،(ت٢١٥هـ)، (١٩٨١م)، شرح معاني القرآن، تح : د. عبد الأَمير الورد ، بغداد، ط١، الناشر: دار الرشيد .

١٩.الأَزهري ، الشيخ خالد عبدالله (٩٠٥هـ) ،(١٤٢١هـ –٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح ، تح: محمد باسل عيون السود ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، دار الكتب العلمية.

٢٠.الآمدي، سيف الدين أَبي الحسن علي بن محمد (ت ٦٣١هـ) ، (١٤٠٤هـ–١٩٨٤م)، الإحكام في أُصول الأَحكام ، تح : سيد الجميلي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، دار الكتاب العربي.

٢١. أَمِيْن، عَبْدُ اللهِ ، الاشْتِقَاقُ،(٢٠٠٠م)، القَاهِرَة ، مَكْتَبَةُ الخَانَجِي .

٢٢. الأَنصاري ، أَبو محمد عبدالله جمال الدين الحنبلي النحوي المصري (ت٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، حققه وشرح معانيه، وأَعرب شواهده:محمد خير طعمة حلبي، بيروت، لبنان ، (د. ت)، دار المعرفة.

٢٣. أَنيس، إبراهيم، وآخرون، (٢٠٠٤م) المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق ،(د. ط) ، الناشر: مجمع اللغة العربية.

٢٤. الثعالبي، أَبو منصور عبد الملك بن محمد(ت٤٢٩هـ)، (١٤٠٣هـ –١٩٨٣م) ، يتيمة الدهر في محاسن أَهل العصر ، تح: د. مفيد محمد قميحة ، بيروت ، لبنان ، ط١، دار الكتب العلمية.

٢٥. ثعلب، أَبو العباس أَحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ)، (١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م)، مجالس ثعلب ، تح: عبد السلام محمد هارون ، بيروت ط٢، دار الجيل.

٢٦. ثعلب، أَبو العباس أَحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ)، (١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م)، مجالس ثعلب ، أَبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ، (د. ط) ، المجمع الثقافي.

٢٧. الجرجاني، أَبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت٤٧١هـ) ،(١٤٠٩–١٩٨٨م)، أَسرار البلاغة ، تح: السيد محمد رشيد رضا، ، بيروت ، لبنان ، ط١، دار الكتب العلمية.

٢٨. الحديدي، إيناس كمال ،(٢٠٠٦م)، المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث ، مصر ، ط١، دار الوفاء.

٢٩. الحريري ، أَبو القاسم بن علي البصري(ت٥١٦هـ)، (١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م)، ملحة الإعراب ، القاهرة ، مصر، ط١ ، دار السلام.

٣٠. حسن ، عباس، النحو الوافي ، ط١ ، مصر (د.ت) ، دار المعارف.

٣١. الحموي ، أَبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي(٥٧٤هـ– ٦٢٦هـ)، معجم البلدان ، بيروت ، لبنان ، ط١، (د.ت) ، دار الفكر.

٣٢.الرازي، محمد بن أَبي بكر بن عبد القادر(ت٦٦٦هـ) ،(١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م)، مختار الصحاح ، الكويت ، (د.ط)، دار الرسالة.

٣٣.الزمخشري، أَبو القاسم محمود بن عمرو بن أَحمد جارالله (ت٥٣٨هـ) ،(١٩٩٣م)، المفصل في صنعة الإعراب ، تح : د. علي أَبو ملحم ، بيروت ، ط١، مكتبة الهلال.

٣٤. السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ) ، الضوء اللامع لأَهل القرن التاسع ، بيروت ، لبنان (د. ط . ت) دار مكتبة الحياة.

٣٥. سيبويه، أَبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، (١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م)، الكتاب ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط٣، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٣٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أَبي بكر،(ت٩١١هـ) ،(١٤١٩هـ–١٩٩٨م)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ، تح: محمد أَبي الفضل إبراهيم ، بيروت، لبنان ، ط١ ، المكتبة العصرية.

٣٧. الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي ،(٨١٦هـ -١٤١٣م)، (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م)، التعريفات ، تح : إبراهيم الأبياري ، بيروت ، لبنان ،ط١، دار الكتاب العربي.

٣٨.الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠هـ) ، (١٤١٩هـ- ١٩٩٩م) ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأُصول ، تح : الشيخ أحمد عزو عناية ، ، دمشق ، سوريا ، ط١، دار الكتاب العربي.

٣٩.الصبان، محمد أَبو العرفان بن علي (ت١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأَشموني، مصر ، (د. ط. ت)، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٤٠.الضبيّ، أَبو عبد الرحمن المفضل بن محمد(ت١٧٨هـ)،المفضليات، تح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، بيروت (د. ط .ت)

٤١.العكبري، لأَبو البقاء عبدالله بن الحسين (٥٣٨هـ- ٦١٦هـ)، (١٩٩٥م)، اللباب في علل البناء والإعراب ، تح: غازي مختار طليمات، بيروت ، لبنان ، ط١ ، دار الفكر.

٤٢.العيني، بدر الدين محمود بن أَحمد، (ت٨٥٥هـ)، عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري ، بيروت، لبنان (د. ط ، ت) ، دار إحياء التراث.

٤٣.الفاكهي، الإمام عبدالله بن أَحمد (٨٩٩- ٩٧٢هـ)، (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م) ، شرح كتاب الحدود في النحو ، تح د. المتولي رمضان أَحمد الدميري ، (د. ط. ت) ، دار التضامن للطباعة ،

٤٤.الفراء، أَبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) ، معاني القرآن ، تح : د. أَحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار ، بيروت ، لبنان ، (د. ط. ت)، دار السرور.

٤٥.الفراهيدي ، أَبو عبد الرحمن الخليل بن أَحمد (ت١٧٠هـ)، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م ، الجمل في النحو ، تح : د. فخر الدين قباوة ، ط٥، (د.ت).

٤٦. المبرد، أَبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، (١٤١٥هـ- ١٩٩٥م) ،المقتضب ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ط١ ، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

٤٧.المناوي، محمد عبد الرؤوف، (١٤١٠هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف ، بيروت ، لبنان، ط١، دار الفكر المعاصر.

٤٨.النحاس، أَبو بجعفر أَحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ) ،(١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م)، إعراب القرآن ، تح: د. زهير غازي زاهد ، بيروت ، لبنان ، عالم الكتب.

المَجَلاّتُ والدَّورياتُ

١. مجلة جامعة دمشق ، المجلد الثاني عشر ، العدد الأَول والثاني لعام (١٩٩٦م).